مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٤٩٤**

الخميس ١٠ آذار/مارس ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد وانغ من	(الصين)
الاتحاد الروسي	السيد كرافتشينكو	
ألمانيا	السيد روسيل	
البرازيل	السيد فرناندث	
البرتغال	السيد فاز باتو	
البوسنة والهرسك	السيد دورميتش	
جنوب أفريقيا	السيد كراولي	
غابون	السيد نغيما ندونغ	
فرنسا	السيد سوكي	
كولومبيا	السيد ألثاتي	
لبنان	السيد رمضان	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ركيت	
نيجيريا	السيد آدمو	
الهند	السيد فيناي كومار	
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دونيغان	

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

الاستراتيجية الشاملة لتحقيق السلام والأمن في الصومال

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بألا تتجاوز بياناتهم أربع دقائق ليتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة.

والآن أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ يا سيدي الرئيس بالإعراب عن عميق تقديرنا لكم لدعوتكم إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الصومال. وقبل أن أستمر، أود أن أنقل صادق تعازينا لأسر أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الذين قضوا نحبهم في أعقاب الهجمات المؤسفة الأخيرة.

لقد مزق عقدان من الصراع العنيف أحلام الصوماليين الأبرياء وحياتهم، صغارا وكبارا، بمن فيهم النساء والأطفال. فالطفل الذي ولد منذ ٢٠ عاما في الصومال وعاش هناك طوال فترة طفولته قد لا يمكنه أن يتصور حياة بديلة يسودها السلام. وقائمة المظالم طويلة حقا. والاجتماعات الدولية الكثيرة، بما فيها هذه الجلسة، حافلة بإشارات من هذا القبيل. وسيجري تنظيم مزيد من الاجتماعات في الأشهر والسنين المقبلة. وينبغي أن تشكل هذه الجلسة إسهاما بناء في تيسير إنهاء الصراع والعودة إلى الأوضاع الطبيعية في الصومال. ومن الأهمية بمكان أن تكون لها قيمة مضافة، ولا بد أن يكون لهذه القيمة طابع استراتيجي.

والتقرير واضح لا لبس فيه فيما يتعلق بوجود مصادر متعددة لزعزعة الاستقرار. والحالة تقتضي الانتهاء من وضع استراتيجية شاملة تتناول القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية في الصومال، والتقرير محق في أن يحث على ذلك.

ولكن قبل أن يتسنى تحقيق أي تقدم مجد، لا بد أولا وقبل كل شيء من توافر إرادة سياسية حقيقية وقوية من جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة، سواء داخل الصومال أو خارجه. وقد كان الخيار الرئيسي المتاح في سياق عملنا يتمثل في تخصيص الوقت للتصدي لهذه المسألة، وصب ما يوجد من موارد محدودة فيها. بيد أن من دواعي الأسف أنه لم يحرز سوى قليل من التقدم.

وقد يلزم أن يمعن المجلس التفكير أيضا في النهج الأساسي الذي يتبعه ويرى ما إذا كان قد أغفل بعض جوانب رئيسية من عملية السلام، التي قصرت عن الإتيان بنتائج ملموسة. وأوصى التقرير بأن تكون عملية صياغة الدستور عملية اشتمالية جامعة وأن تتقيد بالمؤشرات المستهدفة للانتقال السياسي. وإننا نؤيد ذلك النهج. وإن الدستور يجب أن يعبر عن رغبات المجتمع وأصحاب المصلحة أيضا، كما ينبغي أن يعبر عن التنوع الثقافي للبلد.

وإندونيسيا يساورها شديد القلق حول أمن الشعب الصومالي ورفاهه. وإن الأزمة الإنسانية، التي ضاعف الجفاف الحالي من شدتها، تسببت في معاناة إضافية للسكان الذين تحولت شريحة كبيرة منهم إلى أشخاص مشردين داخليا. ومما يبعث على القلق أيضا أنه إلى جانب التهديدات المحدقة بالحياة البشرية داخل الصومال، بما فيها الإرهاب، فإن التهديدات قبالة سواحله تظل خطيرة جدا. إن الصراع الداخلي يتطلب مؤسسات محلية قوية للتغلب على التحديات الأساسية لحكم بلد واسع ومتنوع مثل الصومال. وإن بناء مؤسسات محلية فعالة حاسم لإرساء أسس الصومال المسالم المتمتع بمقومات الحياة. ومن خلال ذلك يمكننا أن نرى الحكومة تستعيد موطئ قدمها في البلد.

ونشاطر وجهات النظر بأن مسألة القرصنة قبالة سواحل الصومال ليست مشكلة منعزلة. إنها امتداد لزعزعة

الاستقرار المستمرة في الصومال. إلا أن القرصنة، التي تترتب عليها عواقب شديدة تتجاوز أراضي البلد، ينبغي ألا ينظر إليها أيضا عبر موشور الأمن وحده. يجب علينا أن نقبل بحقيقة أن صوماليين كثيرين يجري تهميشهم اقتصاديا ولا توجد لديهم خيارات بديلة يمكن التعويل عليها. وبالتالي فإننا لئن كنا نعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريره، فإننا نتطلع أيضا إلى تلقي تقرير شامل يتطرق بالتفصيل إلى الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها المجتمع. إن نشر القوات والأساطيل البحرية قد يكون حلا، ولكنه لن يكون إلا حلا قصير الأجل. فالحل الشامل ينبغي أن يشمل طرق إيجاد وسائل معيشة بديلة للقراصنة.

وتثني إندونيسيا على الدور الرائد الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي بنشر بعثته في الصومال وتحيي البلدان المساهمة بقوات وشرطة فيها. وإن بعثة الاتحاد هذه، شأنها شأن عمليات حفظ السلام الأخرى التي وافق عليها مجلس الأمن، يجب أن تتاح لها أيضا الموارد اللازمة والعُدُد المطلوبة بقدر كاف وبطريقة يمكن التنبؤ بها. وينبغي لمجلس الأمن أن يلتمس السبل والوسائل اللازمة لمعالجة هذه الظروف الصعبة. وينبغي له أن يتصرف بحزم. وينبغي أن تصبح بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال خلية قوة حفظ سلام مستقبلية للأمم المتحدة في الصومال. وبالتالي فإن تنفيذ النهج التدريجي يجب أن يحظى بالدعم. إن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تتصرف بالنيابة عنا. ومن واجب المجتمع الدولي، لا سيما منه مجلس الأمن، أن يفي بالتزامه تجاه البعثة. وينبغي لنا أن نستجيب لطلبات الاتحاد الأفريقي.

ختاما، أود أن أثني على عمل موظفي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإنسانية والشركاء الآخرين، الذين ثابروا وواصلوا العمل في الصومال رغم الظروف الأمنية الصعبة. واسمحوا لي أن أؤكد أيضا على أن الحكومة الاتحادية الانتقالية تقع على عاتقها في الوقت الحاضر مسؤولية توجيه دفة الصومال عبر التحديات المتنوعة جدا التي يواجهها، ويجب عليها أن تفعل ذلك الآن، وليس في وقت لاحق. ويجب أن يتمكن الصومال، بدعم من المجتمع الدولي، من أن يواصل شق طريقه نحو السلام والأمن والديمقراطية والرخاء في تطابق تام مع رغبات المواطنين الصوماليين.

الرئيس (تكلم بالصينية): والآن أعطي ممثل اليابان الكلمة.

السيد نشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أكرر ما قاله المتكلمون السابقون في شكر الأمين العام بان كي - مون، والسيد محمد، رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، والسيد ديارا، ممثل مفوضية الاتحاد الأفريقي الخاص لشؤون الصومال، على حضورهم وعلى بياناتهم.

ترحب اليابان بانعقاد هذه المناقشة الحسنة التوقيت، التي تتيح فرصة قيمة لمناقشة الحالة في الصومال في هذه المرحلة الهامة، حيث لم يبق سوى أقل من ستة أشهر على انتهاء ولاية الحكومة الاتحادية الانتقالية.

ويساور اليابان عميق القلق من بطء التقدم في العملية السياسية، لا سيما التأخيرات في العملية الدستورية والإعلانات الصادرة مؤخرا عن حكومة بونتلاند بأنها علقت تعاونها مع الحكومة الاتحادية الانتقالية. ونود أن ننضم إلى الآخرين في حث الحكومة الاتحادية الانتقالية على أن تضطلع بالمهام السياسية المتبقية بصورة فعالة قبل انتهاء الفترة الانتقالية، بما في ذلك صياغة دستور صومالي وإجراء مشاورات شاملة للجميع مع كل الفصائل السياسية في بونتلاند وصوماليلاند، وكذلك مع القبائل الأخرى.

المشكلة الأساسية في الصومال تكمن في تشابك عدد من المسائل الحرجة - بما فيها العملية السياسية والأمن

والأزمة الإنسانية والإرهاب والقرصنة – الأمر الذي يعرقل حل أي مسألة منها على حدة. وتؤيد اليابان فكرة أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يوحد قواه دعما لتنفيذ استراتيجية شاملة تأخذ في الحسبان جميع المسائل تلك. وتلتزم اليابان التزاما راسخا بالإسهام في الجهود الجماعية تلك، وما الأعمال المختلفة المضطلع بها والمساعدات المقدمة، في مجالات مثل الأمن وتدابير مكافحة القرصنة والدعم الإنساني، إلا شهادة على تصميمنا في ذلك المضمار. وعلى سبيل المثال تجري حاليا إجراءات صرف مبلغ إضافي قدره ٧٧ مليون دولار من باب المساعدة في تثبيت الاستقرار والتغلب على الأزمات الإنسانية.

ونرحب بالتغطية الموسعة لرقعة عمل قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتشمل المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الاتحادية الانتقالية، ونثني ثناء بالغا على جهود وتضحيات القوات الأوغندية والبوروندية في هذا المسعى. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعمه لها حتى تتمكن من الوفاء بولايتها. ويحدونا وطيد الأمل أن يواصل المجلس مشاوراته حول كيفية تقديم دعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بطريقة يمكن التنبؤ بها. ومما يتسم بأهمية أساسية صون الأمن في المناطق الخاضعة للسيطرة ومن الجوهري لتحقيق ذلك وجود قوة شرطة قادرة على أداء وظيفتها.

ولبلوغ تلك الغاية تقدم اليابان بهمة مساهمة في بناء قدرات قوة الشرطة الصومالية وانتشارها. وقد استكمُل قبل وقت قريب جدا تدريب ٥٠٠ شرطي في جيبوتي بفضل مساهمتنا المالية بمبلغ ١٠ ملايين دولار لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للصومال. وبالإضافة إلى ذلك أقرت اليابان مؤخرا تقديم مبلغ ١٠ ملايين دولار إضافي لتغطية تكاليف رواتب الشرطة المدربين وبناء مرافق الشرطة في مقديشو. ونتوقع من الحكومة الاتحادية الانتقالية أن تستفيد استفادة كاملة من أمنها المحسن فتستغل الفرصة السانحة لبدء الحوار السياسي.

وفيما يتصل بأنشطة مكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية تشارك اليابان بشتى الطرق، بما فيها أنشطة دوريات المرافقة وأنشطة المراقبة من قبل السفن والطائرات الجوالة اليابانية وتقديم الدعم للبلدان الساحلية في بناء القدرات، بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية، من أجل تعزيز الأمن البحري. ورغم الجهود التي بذلتها حتى اليوم البلدان التي تتشاطر نفس التفكير، فإن أعمال القرصنة ما زالت تتزايد، وذلك أمر يبعث على جسيم القلق لدينا جميعا.

إننا نقدر التقرير الشامل للسيد جاك لانغ، المستشار الخاص للأمين العام للمسائل القانونية المتعلقة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، (S/2011/30، المرفق) الذي يتضمن شتى المقترحات. وتشاطر اليابان الرأي بأن بناء القدرات في الدول الساحلية وفي دول المنطقة بصورة عامة، لا سيما القدرات في مجال الإصلاحيات، يمثل مهمة عاجلة في الجهود الرامية إلى كفالة أن يمثل القراصنة فعلا أمام العدالة. وقد سبق لليابان أن صرفت مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار للصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال، وقد أقرت مؤخرا مبلغا إضافيا قدره مليون دولار لذلك الغرض.

سنستمر في دعم الجهود الإقليمية لتحقيق تلك الغاية. وأخيرا، تود اليابان أن تشير إلى أنه، على الرغم من أننا نظل ملتزمين التزاماً تاما بدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية، فستحافظ على مساعداتنا لصوماليلاند وبونت لاند بغية تحقيق تقدم في المسائل الصومالية في مجموعها.

وأود أن أختم ملاحظاتي اليوم بالتأكيد مجدداً على التزام اليابان المستمر بالسلم والأمن في أفريقيا، وعزمنا على العمل بشكل وثيق مع المجلس بشأن هذه المسائل.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد كاماو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الوفد الصيني على عقد هذه المناقشة الهامة جدا بشأن الصومال. وأرحب أيضا بحضور رئيس وزراء الصومال هنا. وتود كينيا أيضا أن تشكر الأمين العام وممثل الاتحاد الأفريقي في الصومال على إحاطاتيهما الإعلاميتين.

ويود وفدي، في البداية، أن يتقدم بالتعازي لعائلات حفظة السلام ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الذين فقدوا أرواحهم وهم يدافعون عن حياة الصوماليين العاديين. ونود أيضا أن نشيد بحكومتي بوروندي وأوغندا لما قدمتاه من مساهمات قيمة لجهود حفظ السلام في الصومال.

إن النزاع في الصومال يثير الحيرة – فهو، من ناحية، شديد الخطورة والتدمير من حيث آثاره، ومن ناحية أخرى، يبدو مهملاً ولا يستحق استجابة دولية منسقة تتناسب مع ضخامة المشكلة. وكثيرون في المنطقة، وبخاصة كينيا، لا يمكنهم، ببساطة، أن يتقبلوا هذا المستوى من الغموض. والصومال بلد جار لكينيا. ونشترك في حدود طويلة وسهلة الاختراق، وهناك أكثر من مليون صومالي يعيشون في كينيا – نصفهم في مخيمات اللاجئين. وليس لدينا من خيار آخر سوى مواصلة السعي لإيجاد حلول للصراع الذي أضر، على مدى طويل، بهذا البلد الجار، ووضع عبئا ثقيلا جدا على مجتمعنا وعلى تنميتنا الاجتماعية والاقتصادية.

وقد أدى استمرار القتال في الصومال وعدم وجود حكومة مركزية فعالة إلى زيادة سريعة في عدد وحجم المهاجرين الصوماليين، الذين تعتزم حركة الشباب – وجهات أخرى، وأنا متأكد من ذلك – تجنيد بعضهم لأنشطتها المتطرفة في الخارج. وبالإضافة إلى ذلك، فر الآلاف من اللاجئين من الصومال إلى البلدان المجاورة، ما أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية في تلك البلدان، وإلى استهلاك الموارد الشحيحة المخصصة لقطاعات أخرى من الاقتصاد.

لقد أُسِّس مخيم داداب للاجئين في كينيا، المشهور الآن بأنه الأضخم في العالم، لاستيعاب ٩٠ ٠٠٠ لاجئ فقط. وهو يأوي الآن ما يقرب من ٦٠٠ ٠٠٠. وتسبب تدفق اللاجئين في تحديات هائلة، من بينها التنافس بين اللاجئين والمجتمعات المحلية على الموارد الشحيحة، وأدى إلى تدهور البيئة. وللأسف، فإن بعض الذين يدخلون إلى بلدنا تحت ستار اللجوء هم أيضا من عتاة المجرمين والمتطرفين المستعدين لإثارة المتاعب في المنطقة بأكملها، بل وأبعد من ذلك. إن وجودهم في منطقة القرن الأفريقي سبب رئيسي للقلق، وينبغي عدم ادخار أي جهد في التعامل مع أولئك الإرهابيين.

وينبغي أن تتضمّن الشراكاتُ الدولية اتفاقاتٍ بشأن ضرورة تغيير ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي من حفظ السلام إلى إنفاذ السلام لكفالة ألا تكتفي البعثة ببسط الأمن في مقديشو فحسب، بل أن تقوم باستعادة المناطق الواقعة تحت سيطرة حركة الشباب. علاوة على ذلك، ينبغي نشر قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في بقية الصومال من أجل بسط الأمن فيه.

لقد شكلت مسألة التمويل لدعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام مصدر قلق للمجلس لفترة طويلة. وفيما يتعلق بالحالة المحددة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، تؤيد كينيا النداء الذي وجهه مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي إلى هذا المجلس داعياً إياه إلى تقديم المزيد من الدعم

لبعثة الاتحاد الأفريقي وإلى تحمُّل مسؤولياته كاملة تجاه الصومال، بما في ذلك من خلال زيادة التمويل من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن ندعم تنفيذ اتفاق جيبوتي للسلام الذي لا يزال الأساس الذي ينبغي الاضطلاع من خلاله بجهود المصالحة في الصومال. ومن المهم أن نلاحظ أن الاتفاق يتوخى إحراز تقدم في ثلاثة مجالات رئيسية، هي: الأمن، والتعاون السياسي، وإعادة الإعمار والتنمية. يجب أن ندعم كل هذه المجالات لأنها تعزز بعضها بعضا.

كما جرت مناقشة القرصنة هنا، وهي مسألة، كما أشار الكثيرون بحق إلى ذلك، لها صلات حقيقية بعدم فعالية الحكم في الصومال. وكلما سارعنا إلى توفير الحكم الفعال في الصومال، عجلنا بالقضاء على تهديد القرصنة. وأعتقد أن رئيس الوزراء قد أشار إلى هذه النقطة هذا الصباح. كما وجه المستشار الخاص للأمين العام، السيد جاك لانغ، نداءً مؤثراً إلى هذا المجلس قبل شهرين تقريبا (انظر S/PV.6473) دعا فيه إلى التصرف بشكل عاجل وحاسم حيال مسألة القرصنة. ونحن في كينيا نعتبر مسألة القرصنة معقدة بشكل لا يصدق. فهي، من نواح كثيرة، شكلت ما يشبه الحصار على ساحلنا الشرقي.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أقول إن الحالة في الصومال ستستمر في التفاقم إلى أن يقرر هذا المجلس، المكلف بولايةِ كفالةِ صون السلم والأمن الدوليين، أن يتصرف بشكل حاسم ويعتمد استراتيجية شاملة لإقامة دولة فعالة في الصومال. وينبغي أن تتضمن تلك الاستراتيجية أولاً، تعزيز دعم بعثة الاتحاد الأفريقي على النحو الذي وصفناه؛ وثانيا، دعم المؤسسات الأمنية الصومالية وغيرها من مؤسسات الحكم؛ وثالثا، المساعدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ورابعاً؛ تأمين السلام بتهيئة فرص العمل، لا سيما للشباب الصومالي؛ وخامساً الاستثمار في إعادة البناء والهيكل الأساسي؛ وسادساً تعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية للناس جميعا، بما في ذلك التعليم والصحة؛ وسابعاً وأخيراً، ولكن ليس آخر، إمكانية تشجيع مواصلة إدماج الصومال في جماعة شرق أفريقيا. وأي شيء أقل من ذلك لن يكفل الأمن والتنمية المستدامين للصومال، ولن يقضى على التهديد المحدق بالمنطقة وبالبلدان الأبعد.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر): أود أن أبدأ بالإعراب عن التقدير لمبادرتكم إلى عقد هذه المناقشة العامة عن ”الحالة في الصومال“، التي تأتي في توقيت بالغ الأهمية بالنسبة لجهود الحكومة الانتقالية والجهود الإقليمية والدولية لاستعادة السلام والاستقرار في الصومال. واسمحوا لي أن أرحب بالمشاركة رفيعة المستوى من جانب الحكومة الانتقالية في هذا الاجتماع، ممثلة في السيد محمد عبد الله رئيس الوزراء الصومالي، وأن أعرب عن صادق عزائنا وتضامننا مع قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

فقد باتت الأحوال في الصومال تحظى باهتمام متنام من المجتمع الدولي، إدراكا لما تنطوي عليه من مخاطر، لا تقف عند حدود الصومال وحده، وإنما تتجاوزه لتشمل الإقليم والعالم بأسره، نتيجة لغياب الدولة والسلام والاستقرار والتنمية، على نحو ساهم في خلق مأساة إنسانية يعيشها الشعب الصومالي، وأوجد بيئة خصبة لنمو أعمال الإرهاب والقرصنة. وقد كان الاجتماع رفيع المستوى بشأن الصومال الذي انعقد خلال الشق رفيع المستوى من أعمال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة أحد مظاهر هذا الاهتمام الدولي المتنامي بالشأن الصومالي، والذي نتطلع لاستمراره.

لقد تمكنت الحكومة الانتقالية خلال الفترة المنصرمة من المرحلة الانتقالية من القيام بدورها بفاعلية رغم الصعوبات الكبيرة، وبذلت جهودا حثيثة بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي ظل مساندة إقليمية ودولية، لتوسيع مجال سيطرتها،وتعزيز الأمن وبسط سلطة الدولة، وعملت على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين وتعزيز الشفافية وتوسيع نطاق المصالحة السياسية على قاعدة اتفاق جيبوتي. وكان أحد ثمار هذه الجهود الاتفاق الذي توصلت إليه الحكومة الانتقالية مع تنظيم أهل السنة والجماعة. وإذ تشيد مصر بما قامت به الحكومة الانتقالية من جهود على جميع تلك الأصعدة، فإنها تؤكد على أهمية أن تتواصل تلك الجهود خلال الأشهر المقبلة بهدف إنجاز مهام المرحلة الانتقالية وفي مقدمتها الانتهاء من إعداد الدستور. وسيتطلب ذلك من مجلس الأمن والمجتمع الدولي تعزيز المساندة الدولية المطلوبة، وذلك بهدف صياغة استراتيجية شاملة لدعم جهود الحكومة الانتقالية للتعامل مع الأوضاع في الصومال تقوم على احترام وحدة الصومال وسلامة أراضيه، وتبني على ما تحقق بالفعل خلال الفترة التي مرت من المرحلة الانتقالية.

ومن هذا المنطلق، تؤكد مصر على أهمية أن يكون أي قرار بشأن طبيعة إدارة المرحلة ما بعد الانتقالية معبرا عن توافق الأطراف الصومالية ذاتها، وأن يكون هذا التوافق نابعا من حوار واسع بين الأطراف الصومالية، بما يعزز من عملية توسيع إطار المصالحة وينعكس على جهود تحقيق السلام والاستقرار في الصومال. وتدعو مصر الأطراف الصومالية إلى التجاوب مع الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام السيد أوغستين ماهيغا، في هذا الشأن.

ساهمت عمليات القرصنة والسطو المسلح قبالة السواحل الصومالية في جذب قدر أكبر من اهتمام المجتمع الدولي نحو الأوضاع في الصومال، غير أن الجهود الدولية حتى الآن تعاملت مع جزء فحسب من المشكلة، من حيث تركيزها على مكافحة أعمال القرصنة في البحر، عوضا عن توجيه الاهتمام الأكبر إلى أسبابها الجوهرية الكامنة في البر. وقد حذرت مصر من هذه المعالجة الجزئية وأكدت دوما، وخاصة من خلال مشاركتها في فريق الاتصال المعني بالقرصنة في الصومال وفي مجلس صندوق التمويل التابع لها، وكذلك من خلال رئاستها للفريق العامل الرابع المنبثقة عنها على أهمية اعتماد المجتمع الدولي لمنهج شامل يراعي الأسباب الجوهرية للمشكلة ويعالج أبعادها السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية، وفي مقدمتها غياب سلطة الدولة والسلام والاستقرار والتنمية لعقدين من الزمن.

ولتحقيق هذا الهدف، ترى مصر أهمية اتخاذ عدد من الإجراءات، من بينها:

أولا، تعزيز الحكومة الانتقالية لجهودها لتوسيع نطاق عملية المصالحة للبناء على الخطوات التي تحققت في هذا المجال، إلى جانب الحفاظ على تماسكها وتعزيز الشفافية في عملها وتدعيم مصداقيتها من خلال إنجاز مهام المرحلة الانتقالية وفي مقدمتها وضع الدستور.

ثانيا، مضاعفة الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي للحكومة الانتقالية بقيادة الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد لمواصلة جهود بناء قدراتها المؤسسية، وخاصة المؤسسات الأمنية. وفي هذا السياق يتعين دعوة جميع الأطراف لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها إزاء المؤسسات الأمنية الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال خلال مؤتمر بروكسل في نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

ثالثا، مواصلة تقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لمساعدتها على بلوغ قوامها المصرح به وفقا للقرار ١٩٦٤ (٢٠١٠) وهو ١٢ ألف جندي، ومعالجة الفجوة المتعلقة بالدعم المالي واللوجيستي للعملية وعلى أن يستمر

المجلس في السعي بفاعلية نحو نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال والبدء بتعزيز قدرات المؤسسات الأمنية الصومالية ومواصلة دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على نحو يسهم في خلق الظروف الملائمة لإنشاء عملية حفظ سلام.

رابعا، دمج جهود مكافحة أعمال القرصنة في البحر في إطار استراتيجية أشمل تقوم على الاستفادة من التقدم على المسارين الأمني والسياسي في الصومال، وتعمل على تعزيز التقدم المتوازي الهادف نحو توفير المناخ الملائم للتنمية وخلق فرص عمل بديلة للشباب الصومالي. وفي هذا الشأن فقد يكون من الملائم التفكير في عقد مؤتمر للمانحين يستهدف إطلاق عملية تنمية في المناطق التي تشهد تحسنا أمنيا، خاصة في ضوء ضعف الدعم المادي خلال الفترة الانتقالية.

سيظل الصومال جزءا هاما من محيطنا العربي والأفريقي والإسلامي وسيستمر موضع اهتمام كبير من جانب مصر، وستواصل مصر مساندة بناء قدرات المؤسسات الصومالية من خلال البعثات التعليمية وبعثات الأزهر الشريف وبرامج تدريب وبناء قدرات قوى الأمن الصومالية وخفر السواحل والدورات التدريبية للكوادر الصومالية، إلى جانب المساعدات الإنسانية والطبية. وتتطلع مصر إلى أن يسهم نقاشنا اليوم في صياغة رؤية شاملة بشأن كيفية مساعدة الصومال على تحقيق السلام والاستقرار والتنمية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد موغويا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، ووفد الصين على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكركم على تنظيم هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت بشأن ضرورة وضع استراتيجية شاملة لتحقيق السلام والأمن في الصومال. كما أشكر الأمين العام على بيانه وعلى التزامه تجاه الصومال.

ونرحب بمشاركة رئيس الوزراء محمد عبد الله محمد والسيد بوبكر ديارا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى الصومال، والسفير ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام، في مناقشة اليوم.

وأوغندا تثني على الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية والشعب الصومالي من أجل استعادة السلام والأمن والاستقرار في البلد، على الرغم من التحديات. ونحن مقتنعون بإمكانية تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الصومال. والمطلوب الآن، أكثر من أي وقت مضى، هو إتباع نهج شامل يعالج الأبعاد السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية وسيادة القانون. وينبغي أن يراعي ذلك النهج أن المسؤولية الأساسية عن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الصومال ما زالت تقع على عاتق حكومته وشعبه. والدعم من قبل المجتمع الدولي في هذا الصدد أمر أساسي.

ونشجع الحكومة الاتحادية الانتقالية على تكثيف جهودها في مد يدها إلى الجماعات المستعدة للتعاون بروح من المصالحة والشمول في إطار اتفاق جيبوتي. ومن الضروري أيضا تكثيف الجهود لإنجاز المهام الانتقالية المعلقة وضمان الانتهاء من عملية وضع الدستور بطريقة تشاورية وفي الوقت المناسب.

ومما يثلج صدر أوغندا المبادرات الرامية إلى بناء قدرات المؤسسات الاتحادية الانتقالية، وخاصة في قطاع الأمن. غير أنه يتعين بذل المزيد من الجهود للاستفادة من التقدم التدريجي ولكن المطرد الذي حققته قوات الأمن الصومالية، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في

تعزيز الأمن والاستقرار في مقديشو وخارجها. وسييسر ذلك تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ العملية السياسية.

وبشأن مشكلة القرصنة، نؤكد مجددا على ضرورة اتباع نهج كلي يتضمن معالجة أسبابها الجذرية.

ويجب اتخاذ إجراءات حازمة ضد الجماعات المسلحة، لا سيما حركة الشباب، التي تشن هجمات، بما في ذلك الهجمات الإرهابية على الحكومة الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي والمدنيين والعاملين في المجال الإنساني. ويجب أيضا اتخاذ إجراءات ضد المفسدين داخل الصومال وخارجه الذين يواصلون تقويض عملية السلام.

وعلاوة على ذلك، فإن الصومال بحاجة إلى دعم مالي ومادي وتقني متواصل لتوفير الخدمات الأساسية والتعمير وبناء الهياكل الاقتصادية الأساسية من أجل تحسين معيشة سكانه.

وندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة التزامه ودعمه للصومال، بما في ذلك خلال الاجتماع المقبل لفريق الاتصال الدولي المعني بالصومال المقرر عقده في وقت لاحق من هذا الشهر في كمبالا. ونرحب بإعلان المملكة المتحدة عن تقديم مساهمة إضافية للصندوق الاستئماني للصومال بدون محاذير وكذلك بالمساهمة المقدمة من اليابان لتوفير التدريب والمرافق للشرطة الصومالية.

وأخيرا، فإننا نثني على الممثل الخاص للأمين العام السفير أوغستين ماهيغا والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي بوبكر ديارا وفريقيهما على عملهم في ظل ظروف صعبة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد سيرانو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على دعوة الاتحاد الأوروبي إلى الاشتراك في هذه المناقشة المهمة. كما أود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، السفير ديارا، على رسالتيهما الهامتين. وأرحب أيضا بحضور رئيس وزراء الصومال، السيد محمد عبد الله محمد. وبهذه المناسبة، أود أن أعيد تأكيد أن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما بتقديم الدعم للصومال وكل الذين يبذلون جهودا لتحقيق السلام والأمن في البلد.

وتؤيد هذا الإعلان البلدان المرشَّحة لعضوية الاتحاد، تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب، والمرشَّحة المحتمَلة، البوسنة والهرسك، وصربيا، فضلا عن أوكرانيا، جمهورية مولدوفا وجورجيا.

لا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق شديد إزاء حالة العنف والقلاقل في الصومال وإزاء أثرها المأساوي على حياة السكان المدنيين، خاصة النساء والأطفال، الذين كانوا الضحايا الأساسيين. كما أعرب الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة مرارا عن قلقه البالغ حيال تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراع.

وبالإضافة إلى الحالة الأمنية المتردية بالفعل، فإن موسم الأمطار القصير أسفر عن زيادة انعدام الأمن الغذائي في المناطق الوسطى والجنوبية، مما زاد عدد الناس الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية بمقدار ٢٠ في المائة في الأشهر الستة الماضية إلى إجمالي ٢,٤ مليون فرد. وقالت وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية فاليري آموس، بعد زيارتها الأخيرة إلى الصومال، إن الصومال أصبح أحد أسوأ

الأزمات الإنسانية في العالم، وأن الحالة يمكن أن تسوء بسهولة إذا لم يتم اتخاذ إجراءات فورية.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم المساعدات الإنسانية للسكان الأكثر ضعفا، وفقا للمبادئ الإنسانية المتمثلة في الاستقلال والحياد والنزاهة والإنسانية، على أن يراعي أيضا البعد الإقليمي الأوسع والعدد الكبير من اللاجئين الصوماليين في البلدان المجاورة. غير أن الاتحاد الأوروبي يساوره قلق شديد حيال الافتقار إلى الوصول إلى المساعدات الإنسانية واحترام سلامتها واستقلاليتها، ويدعو جميع الأطراف الفاعلة إلى كفالة حرية الوصول بدون قيود.

وفي مقديشو والمناطق المحيطة بها، استمر حدوث اشتباكات عنيفة بين حركة الشباب والقوات الموالية للحكومة الاتحادية الانتقالية على نحو شبه يومي. ويبين ذلك الحاجة الماسة إلى الربط بين الأمن واستراتيجية سياسية استنادا إلى توعية شاملة. لا يمكن ضمان الأمن بالوسائل العسكرية وحدها.

لقد زادت مؤخرا التوترات في المناطق المتنازع عليها بين بونتلاند وصوماليلاند. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى الامتناع عن العنف واللجوء إلى الحوار لحل خلافاتها.

ويساورنا القلق أيضا حيال استمرار انعدام الاستقرار السياسي، بعد القرار الانفرادي الأخير للبرلمان الصومالي بتمديد ولايته لثلاثة أعوام إضافية. لا بد من إصلاح المؤسسات الاتحادية الانتقالية بغية تحسين شرعية أي ترتيبات مؤسسية جديدة محتملة ومدى تمثيلها ومصداقيتها بعد آب/أغسطس ٢٠١١. ولا بد من توسيع نطاق العملية الدستورية وعدم قصرها على تلك المؤسسات.

ووفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وضع الاتحاد الأوروبي استراتيجية متعددة الشعب من أجل الصومال دعما للحكومة الاتحادية الانتقالية وبشراكة معها ومع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والهيئة الحكومة الدولية المعنية بالتنمية وبلدان في المنطقة وشركاء دوليين آخرين. ويشمل ذلك الدعم عملية جيبوتي السياسية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإرساء سيادة القانون وبناء القدرة الأمنية للحكومة الاتحادية الانتقالية ومكافحة القرصنة.

وتوخيا للإيجاز، لن أخوض في تفاصيل جميع جوانب مشاركة الاتحاد الأوروبي في الصومال، لكنني سأحيل المشاركين إلى النسخة الخطية لبياني. بيد أنه من المهم أن أشير إلى أننا نقدر تقديرا كبيرا الجهود التي يبذلها البلدان المساهمان بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أوغندا وبوروندي. إن شجاعة والتزام قواتهما تستحق الإعجاب. ويسعدني أيضا أن أبلغ المجلس بأن الدفعة الأولى البالغ قوامها ١ ٠٠٠ جندي، جرى تدريبها في إطار بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب، ونُشرت في مقديشو لإعادة إدماجها ضمن مسؤولية البعثة.

وما برح الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق حيال مستوى عنف هجمات القراصنة، ولا يزال في صدارة مكافحة القرصنة من خلال عمليته أطلنطا. ويقر الاتحاد الأوروبي بالحاجة الماسة للاستجابة من خلال نهج متعدد الشعب يتصدى للأسباب الجذرية. ومن الضروري دعم البلدان في المنطقة لبناء قدرات بحرية إقليمية. ومن الملح أيضا اتخاذ إجراء لمكافحة الإفلات من العقاب على جرائم القرصنة ودعم تطوير تدابير قانونية وقضائية ومتعلقة بالسجون في بلدان المنطقة، وتعزيزها. وينبغي مواصلة تطوير عملية كمبالا، التي تجمع الحكومة الاتحادية الانتقالية وبونتلاند وصوماليلاند.

ليس هناك حل عسكري محض للنزاع في الصومال. إن تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بصفة خاصة،

لا بد أن تقترن باستراتيجية سياسية محسنة وشاملة، تستند إلى توسيع قاعدة دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية. وللأسف، فإن الحكومة الاتحادية الانتقالية لم تتمكن من التواصل مع الآخرين، ونتيجة لذلك، تعرب السلطات دون الإقليمية، كتلك في بونتلاند وصوماليلاند، عن إحباطها. ولا بد من معالجة ذلك.

نحن ندعم الجهود الرامية إلى تقصير تمديد الفترة الانتقالية، لكن من الضروري في الوقت نفسه كفالة ربط أي تمديد بالإصلاحات. ونعتقد، في الواقع أنه، بغية اختتام الفترة الانتقالية ووضع الصيغة النهائية للدستور، يجب على الحكومة الاتحادية الانتقالية تطوير حوكمة فعالة وبناء توافق في الآراء في مرحلة ما قبل آب/أغسطس ٢٠١١ وما بعدها.

وتحقيقا لذلك الغرض، من الملح أن تنهض الحكومة الاتحادية الانتقالية بجدول أعمال إصلاحي لكفالة تقديم الخدمات إلى الشعب الصومالي وبناء الشرعية والمصداقية. إن إصلاحا يتولاه الصوماليون للمؤسسات الاتحادية، وكذلك استراتيجية أمن وطنية تحدد معايير استقرار مقديشو والأجزاء التي يمزقها الصراع في جنوب ووسط الصومال، ضروريان. ونلاحظ التزام رئيس الوزراء محمد عبد الله محمد، كما أكده مجددا اليوم، ونعول على النهج البناء للحكومة الاتحادية الانتقالية في زيادة شرعية المؤسسات في الصومال.

ينبغي التصدي لتحديات الصومال من خلال نهج شامل، يشمل المصالحة السياسية والأمن والتنمية، وكذلك حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، فإن مشاركة المرأة الصومالية في عملية صنع القرار وفي المجال السياسي، التي تراجعت في السنوات الماضية، ينبغي تشجيعها كوسيلة لتعزيز السلام والمصالحة.

ومع الأخذ في الاعتبار أثر الحالة الصومالية على البلدان الأخرى في المنطقة وخارجها، من الأهمية بمكان أن يبقى المجتمع الدولي مشاركا بنشاط في دعم جهود الممثل الخاص للأمين العام للصومال، السفير ماهيغا، دعما كاملا.

ومن الضروري وضع نهج مؤثر، يسمح بالحوار والتفاهم ودفع عملية السلام الصومالية قدما. وسيكون الاجتماع المقبل لفريق الاتصال الدولي المعني بالصومال مفيدا في ذلك الصدد.

وفي الختام، أود أن أكرر التزام الاتحاد الأوروبي الثابت بمواصلة العمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار في الصومال.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك.

السيد شتور (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أشارك الآخرين في توجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على هذه المناقشة التي تأتي في الوقت المناسب. أود أيضا، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تأييدي وحكومتي للبيان الذي أدلى به للتو ممثل الاتحاد الأوروبي.

وتشعر الدانمرك شأنها شأن الآخرين، بقلق بالغ حيال الحالة المتردية في الصومال. إن البلد بدون حكومة مركزية منذ عقدين. ومقديشو ساحة معارك مستمرة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية، التي تدعمها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وحركة الشباب. وتسيطر حركة الشباب على معظم جنوب ووسط الصومال، مما يحد بشكل خطير حيز التصدي لما قد يكون على الأرجح أكبر الأزمات الإنسانية في العالم اليوم. إن الحالة الإنسانية المتدهورة تدعو إلى القلق بصفة خاصة. إن الصراع له عواقب وخيمة على السكان ويمكن أن يؤدي إلى زيادة انعدام الاستقرار في القرن الأفريقي. ويمكن الشعور أيضا بالآثار السلبية في أوروبا.

وفي نهاية المطاف، لا بد أن يكون الحل الدائم للأزمة في الصومال حلا سياسيا. من المهم أن يتجمع المجتمع الدولي

تحت قيادة الأمم المتحدة، من خلال كل من مجلس الأمن وعمل الممثل الخاص للأمين العام، السفير أوغوستين ماهيغا.

وتؤيد الدانمرك بقوة جهود الممثل الخاص. ونحث، أولا وقبل كل شيء، على أن تساعد الأمم المتحدة الحكومة الاتحادية الانتقالية على سبيل الأولوية في الانتهاء من وضع استراتيجيتها السياسية، الضرورية لتأطير الجهود العسكرية، وكذلك لإشراك الجماعات الصومالية، بما في ذلك القطاع الخاص والزعماء الدينيون والمجتمع المدني الصومالي والمرأة والشتات. ثانيا، نحث الأمم المتحدة على المضي قدما نحو تكامل أقوى بغية كفالة تنسيق أفضل بين جهود الأمم المتحدة العديدة والمعقدة في الصومال. نحن ندرك أن المهمة صعبة والمناخ محفوف بالمخاطر. ورغم ذلك قد تكون هناك إمكانيات لتعزيز وجود الأمم المتحدة في مناطق أكثر استقرارا، مثل هرجيسة أو غاروي.

ولا بد من دعم الجهود الدولية عن طريق عملية بقيادة الأفارقة أنفسهم في الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمحافل الأخرى ذات الصلة. ولا بد من أن يشمل الحل الشامل جيران الصومال وبلدان أخرى في القرن الأفريقي الأوسع.

إن الاتحاد الأفريقي، من خلال البعثة، يؤدي عملا جديرا بالثناء في تأمين الحكومة الاتحادية الانتقالية في مقديشو، لكن المسار العسكري لا يستطيع أن يصمد بمفرده. وثمة حاجة أيضا إلى حل سياسي أوسع يتضمن دستورا جديدا للصومال. وعلى غرار الآخرين، نشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم على المسار السياسي من جانب الحكومة الاتحادية الانتقالية. وقيام البرلمان مؤخرا بتمديد ولايته من طرف واحد لا يساعد في تعزيز مصداقيته. والتمديد إلى أبعد من العام الحالي غير مقبول. وبغية تحسين شرعية أي ترتيب مؤسسي جديد بعد عام ٢٠١١، يجب إصلاح المؤسسات الاتحادية الانتقالية، ويجب توسيع نطاق العملية الدستورية.

ونحن نأسف لضياع فرص استغلال الانقسامات داخل حركة الشباب وغيرها من الجماعات المسلحة. ونحث الممثل الخاص للأمين العام على العمل مع الحكومة الاتحادية الانتقالية لاستعادة مصداقيتها والوصول إلى الجماعات خارج عملية جيبوتي، بما في ذلك على وجه الخصوص المناطق، والقطاع الخاص، والشتات، والمنظمات غير الحكومية.

والدانمرك، بوصفها دولة تعتمد كثيرا على البحار ولها مصالح هامة في البحار الآمنة والمفتوحة، تعتبر مكافحة القرصنة ذات أولوية عالية. وقد بلغت القرصنة قبالة سواحل الصومال نطاقا مخيفا، وهي تشكل خطرا على التجارة العالمية والانتعاش الاقتصادي. وأخيرا وليس آخرا، فإن اقتصادات شرق أفريقيا معرضة للخطر، إذ تهدد القرصنة الطرق التجارية الهامة في المنطقة. وما فتئت الدانمرك شريكا نشطا جدا في مكافحة القرصنة منذ العمليات العسكرية البحرية التي انطلقت في عام ٢٠٠٨. وفي هذه المرحلة، نحن نساهم بتقديم سفينة لعملية درع المحيط التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وعلى الرغم من المساهمة القيمة من القوات البحرية لمكافحة القرصنة، يتضح أن الجهود العسكرية لا يمكن أن تكون فاعلة بمفردها. ولا يمكن إيجاد حل دائم لمشكلة القرصنة إلا على اليابسة.

إن المسائل القانونية المتعلقة بالقرصنة شائكة. والدانمرك تعمل بنشاط لتعزيز الجهود القانونية الدولية لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، ولا سيما من خلال رئاسة الدانمرك للفريق العامل ٢ التابع لفريق الاتصال الدولي المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. ويتمثل حجر الزاوية للجهود الدولية لمكافحة القرصنة في كفالة محاكمة القراصنة. لذلك، نشعر بالسعادة إزاء أحدث الأرقام التي

تبين أن ٨٢٠ قرصانا يخضعون في الواقع للمحاكمة في ١٦ دولة. وفي الوقت نفسه، من المهم مواصلة استكشاف الجوانب القانونية لإعادة الأفراد الصوماليين الذين تصدر في حقهم الأحكام إلى الصومال كي يسجنوا فيه. وإنشاء مرافق للسجون على أرض الواقع في الصومال عامل رئيسي في ذلك الصدد.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ المجلس بأن حكومتي قد نقحت مؤخرا سياستها المتعلقة بالصومال. فالسياسة الجديدة تشمل نهجا حكوميا شاملا في مجالات الدفاع والدبلوماسية والتنمية، وتوفر مساعدات إنسانية وإنمائية دائمركية تبلغ قيمتها أكثر من ٧٠ مليون دولار على مدى السنوات الأربع القادمة. علاوة على ذلك، ثمة أموال مخصصة لأغراض تحقيق الاستقرار، بالإضافة إلى مساهمتنا البحرية في المكافحة الدولية للقرصنة قبالة سواحل الصومال.

السيد عثمان (السودان): السيد الرئيس، يطيب لي في المستهل، أن أتقدم إليكم بأحر وأصدق التهاني على ترؤسكم لمجلس الأمن هذا الشهر، سيما وأن الصين بلد صديق لقارتنا الأم أفريقيا، ولبلدي السودان بصفة خاصة في ضوء العلاقات المتينة والقديمة بين البلدين والشعبين الشقيقين. ولا غرو أن تأتي مبادرة بناءة وهادفة كالتي نحن بصددها اليوم بشأن الصومال من دولة مثل الصين لها باعها الطويل في تعزيز وصيانة الأمن والسلم الدوليين، وإسهاماتها السخية في دعم عمليات حفظ السلام في مختلف أنحاء العالم. كما أرجو أن أرحب بدولة محمد عبد الله محمد رئيس وزراء الحكومة الصومالية الانتقالية وأن أشكره على الإحاطة الإعلامية التفصيلية التي قدمها لمجلس الأمن اليوم والتي عكست جهودا مقدرة من قبل حكومته خلال الفترة الماضية. نعم لقد آن الأوان لكي يلتفت المجتمع الدولي إلى الصومال ويخاطب مجريات الأمور هناك من خلال منهج مغاير لما ظلت تنتهجه الأمم المتحدة نحو الصومال طيلة العقدين الماضيين، إذ لا بد من تبني استراتيجية جديدة تُفضي إلى تحقيق السلام والأمن المستدامين في هذا القطر العربي الأفريقي الشقيق.

واسمحوا لي أن أنتهز هذه السانحة لأثمن الجهود المقدرة التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وبصفة خاصة الجهود التي اضطلعت بها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال خلال الفترة الماضية، التي استهدفت دعم تنفيذ خريطة الطريق التي اعتمدها رئيس الوزراء في ضوء المبادرة التي تقدم بها فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال. وحريٌّ بالقول هنا إن السودان ومن موقعه كعضو فاعل ومؤثر في فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال قد كان له دور جوهري في التوصل إلى مقررات اجتماع فريق الاتصال الذي عقد في روما في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ومن هذا المنطلق كان تأكيدنا على ضرورة تحديد رؤية محددة وجدول زمني دقيق لإنجاز ما تبقى من مهام الفترة الانتقالية. ولعلنا نتفق تماما مع ما جاء في ورقة الموجهات الإرشادية التي عممتموها بشأن صعوبة إمكانية إنجاز جميع تلك المهام قبل نهاية الفترة الانتقالية للحكومة الحالية التي تبقّى عليها خمسة أشهر فحسب.

إننا نشاطر الجميع أيضا القلق إزاء تفاقم أنشطة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، ونضم صوتنا إلى صوت رئيس وزراء الصومال بأن معالجة ظاهرة القرصنة لن تتم في عرض البحار بل تتم من خلال فرض هيبة الدولة وسلطة القانون في الصومال. ولذلك، فإن إيجاد حل ناجع لظاهرة القرصنة لن يتأتى قبل التوصل إلى حل سياسي شامل ومستدام للمشكلة الصومالية.

ومثلما جاء في تقرير للأمين العام بشأن الموضوع، فإن الجهود الدولية المكثفة التي بذلت من أجل القضاء على القرصنة لم تفلح في الحد من هذه الظاهرة بل تفشت أنشطة

القراصنة أكثر واتسع نشاطهم إلى أقاصي المحيط الهندي. وتكفي الإشارة هنا إلى أن هناك أكثر من عشرين سفينة محتجزة الآن، الأمر الذي يُملي على المجتمع الدولي وعلى مجلس الأمن بصفة خاصة ضرورة ابتكار منهج جديد في التعامل مع هذه الظاهرة اتساقا مع مبادرة الصين التي نحن بصددها اليوم.

إن العلاقات التاريخية الضاربة الجذور بين السودان والصومال تُملي علينا بذل كل ما في وسعنا لاستعادة السلام والاستقرار في الصومال لأن هناك جسور تواصل قوية عبر التاريخ بين بلدينا منذ وقت باكر. ومنذ أن اندلعت الحرب الأهلية في ذلك البلد الشقيق كان السودان باستمرار في طليعة الدول المبادرة بفعالية من أجل استعادة السلامة والاستقرار في الصومال. ولعلنا نشير على سبيل المثال لا الحصر إلى استضافة السودان خلال عام ٢٠٠٦ لثلاث جولات من المفاوضات بين الفصائل الصومالية، علاوة على الجهود التي تكثفت بعد ذلك في إطار مجموعة الاتصال العربية الخاصة بالصومال من أجل جمع إخواننا الفرقاء الصوماليين. كما كان للسودان دوره الرائد في عملية سلام جيبوتي عام ٢٠٠٨ التي تُوجت وقتها بالتوقيع على اتفاقية تقاسم السلطة. وقد استمرت مساعينا الرامية إلى دعم الاستقرار في الصومال حيث شهد عام ٢٠٠٩ عدة زيارات رئاسية وزراية من الحكومة الانتقالية الصومالية إلى الخرطوم استهدفت تعزيز التعاون بين البلدين ودعم مساعي السلام والاستقرار.

ختاما، فإننا نرى أن مبادرة الصين الداعية إلى تبني استراتيجية شاملة هي مبادرة جيدة وجديرة بالتبني وتستحق العمل الجاد لوضعها موضع التنفيذ العاجل. ولعل مداولاتنا هذا اليوم تعتبر بمثابة منصة الانطلاق لهذه المبادرة التي تتناول جذور ومسببات المشكلة في الصومال. ونؤكد على أن السودان، انطلاقا من موقعه الإقليمي ولما يربط بينه وبين الصومال الشقيق من إرث حضاري وتراث ثقافي واجتماعي، على استعداد لتقديم كل عون للأمم المتحدة ممثلة في أجهزتها المختلفة بما فيها مجلس الأمن يساعد في تحقيق الأمن والاستقرار في الصومال الشقيق.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل السويد.

السيد غرونديتز (السويد) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة بشأن الحالة الحرجة في الصومال. تؤيد السويد بيان الاتحاد الأوروبي، وتود أن تقدم الملاحظات التكميلية التالية.

في هذه المرحلة النهائية من الفترة الانتقالية، حان الوقت لكي تتحلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية بالوحدة والتصميم والقدرة على العمل. ويقتضي الأمر وضع خطة عمل واقعية وقابلة للتنفيذ وذات أولويات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون مستعدا لدعم التنفيذ المبكر لهذه الخطة وفق معايير واضحة ومحددة. ولا بد من توفير آليات تمويل مناسبة مقترنة بمعايير واضحة للمساءلة والشفافية، وينبغي أن تكون تلك الآليات متاحة بيسر إذا ما أريد لخطة العمل هذه أن تنفذ في أوانها وأن تكون فعالة.

إن وضع دستور للصومال قد أثبت أنه ممارسة مثيرة للنزاع وتبعث على الشقاق والخلاف. ومن الضروري إجراء مشاورات شعبية حقيقية لتمكين قطاع واسع من الدوائر الانتخابية الصومالية من الإعراب عن وجهات نظرها وتوقعاتها. والتأخير في هذه العملية شيء يؤسف إليه وفرصة ضائعة للمصالحة والسلام. لذلك يجدر بالمؤسسات الاتحادية الانتقالية أن تسرع في العملية التشاورية.

إن الآليات التي يوفرها اتفاق جيبوتي ينبغي استخدامها بصورة أنجع، ونؤيد الجهود التي يقوم بها الممثل الخاص للأمين العام، السيد ماهيغا، في هذا الصدد. أما

اللجنة الرفيعة المستوى التي ستترأسها الأمم المتحدة، فيمكن أن تستخدم على نحو أفضل للاتصال بالإدارات الإقليمية وغيرها من أصحاب المصالح. ويقتضي الأمر القيام فورا بإجراء حوار بشأن الأولويات اللازمة للعملية السياسية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالدستور ويفضل أن يُجرى ذلك الحوار داخل الصومال.

نرحب بالمساهمة القيمة للجنة الأمنية المشتركة المعنية بمسائل الأمن وسيادة القانون. ونريد أن نشدد على أنه لا يمكن إنشاء هياكل أمنية فعالة في الحكومة الاتحادية الانتقالية من دون استراتيجية أمن وطنية. ويقتضي الأمر أيضا وضع برنامج للمنشقين.

إن دور بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لا غنى عنه. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر الجنود البوروندیين والأوغنديين الذين فقدوا أرواحهم في القتال في الصومال. ونرحب بقيام مكتب الأمم المتحدة للدعم بإنشاء فرع له في مقديشو لتقديم دعمه لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لكي تعمل بأقصى درجة من الفعالية. ويسر السويد أن تلاحظ أن البعثة تقوم حاليا باتخاذ تدابير لتحسين إنفاذ القانون الإنساني الدولي من قبل قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية.

تشمل مساهمة السويد في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تقديم الدعم للمشاريع السريعة الأثر التي تفيد مباشرة السكان المدنيين وسبل عيشهم في مقديشو. نأمل أن نرى الحكومة الاتحادية الانتقالية تأخذ زمام مبادرات في هذه الأنشطة وغيرها من ضروب عوائد السلم في المناطق التي تقع تحت سيطرتها.

إن مسألة القرصنة تحتاج إلى رد متعدد الجوانب. وتتطلب مبادرات مشتركة وتعاون فيما بين الكيانات في الصومال، بمن في ذلك صوماليلاند. ينبغي أيضا اغتنام الفرص التي تتيحها عملية كمبالا وتحديد مجالات إضافية للتعاون. ويمكن لبعض المبادرات والأنشطة في هذه العملية أن تحول دون تجنيد أشخاص للقيام بأعمال القرصنة. وثمة نهج شامل لمعالجة مشكلة القرصنة من خلال الأنشطة التي تمارس على الأرض، ويقتضي هذا النهج الإلمام بأنماط المعيشة وفرص الدخل والديناميكيات القائمة على أرض الواقع.

ونرحب بقيام مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال بترسيخ وجوده في مقديشو وبونتلاند وصوماليلاند. وينبغي وضع إطار استراتيجي متكامل للدور المشترك للأمم المتحدة في جميع أرجاء الصومال، بما في ذلك في صوماليلاند، وتيسير الاتساق لرد دولي شامل. وجميع أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالصومال، داخل وخارج البلد، تقتضي التنسيق الجيد لتفادي الازدواجية وضمان استخدام الموارد على نحو أفعل وأنجع. ونعتقد أيضا أن عمل فريق الاتصال الدولي تحت قيادة الممثل الخاص ماهيغا ينبغي أن يكون أكثر إنتاجية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل الفلبين.

السيد كاباكتولان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل كلمتي بتقديم التهنئة للصين على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. واني واثق أنه بفضل قيادة الصين الحصيفة والمقتدرة، سيضطلع المجلس بمهامه ومسؤولياته بنجاح. وأود أن أشكر الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، على بيانه بشأن الصومال. وأود، كذلك، أن أشكر رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال، السيد محمد عبد الله محمد، والسفير بوبكر ديارا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، على موافاتنا بصورة ميدانية للحالة في الصومال. وأخيرا أود أن أشكر السيد هنري بيلينغهام، وزير شؤون أفريقيا

في المملكة المتحدة، على مشاطرتنا أفكاره المتعمقة ووجهة نظره بشأن الصومال في هذا الصباح.

ويقدر وفد الفلبين تقديرا عاليا المذكرة المفاهيمية المقدمة من الصين، والمعنونة ”استراتيجية شاملة لتحقيق السلام والأمن في الصومال“ (S/2011/114، المرفق)، التي تساعدنا على تحديد مسار المناقشة المفتوحة اليوم.

وأمام التطورات الملحة في الشرق الأوسط، اتخذت الحالة في الصومال مكانة ثانوية بصفة مؤقتة. غير أن الحالة المتفاقمة في ذلك البلد الشاسع والاستراتيجي في القرن الأفريقي تشكل تحديا أمنيا خطيرا، ويمكن في حال عدم التصدي له بشكل سريع ومستمر أن يتحول إلى تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين في الأجل البعيد. إن الضرر والاضطراب الناجمين عن أنشطة القراصنة الصوماليين للملاحة الدولية والتجارة والسياحة، والتهديد الذي يشكله القراصنة لسلامة بحارة السفن التجارية ورفاههم ستكون لها تأثيرات سلبية بعيدة المدى ويحتمل أن تترتب عليها آثار كارثية.

إن انتشار القرصنة قبالة الساحل الصومالي وفي مناطق تتجاوز الساحل يشكل بالفعل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي وللفلبين. والفلبيين هي المصدر لثلث بحارة العالم وهي أحد البلدان المتأثرة سلبيا والقلقة إلى حد كبير إزاء أعمال القرصنة قبالة الساحل الصومالي وفي خليج عدن.

إننا نعاني حاليا من الآثار السلبية لهجمات القراصنة بلا توقف على سفن الشحن وحتى على الزوارق الصغيرة التي تبحر في مياه الصومال وفي المنطقة الأوسع من المحيط الهندي. والبحارة الصوماليون، إذ شجعتهم نجاحاتهم الأولية وإفلاتهم من العقاب والملاحقة القضائية، باتوا أكثر مهارة وجرأة في السيطرة على السفن غير المحمية. ونحن لا نشاهد زيادة في عدد أعضاء طواقم السفن الذين يؤخذون رهائن فحسب، بل أيضا في الفظائع المرتكبة ضدهم. وفي مطلع هذا العام أطلق القراصنة الصوماليون النار على بحار فلبيني وأردوه قتيلا، بينما كان على متن سفينة ألمانية، وهي م ف بيلوغا نومينا سيون، التي كانت قبالة ساحل سيشيل.

وإذ أدلي ببياني الآن، ما زال ١٣٠ بحارا فلبينيا قيد احتجاز قراصنة صوماليين. وبفضل شجاعتهم وصلابتهم تمكنوا حتى الآن من تحمل عناء هذه المحنة. وتقوم حكومة الفلبين بكل ما في وسعها لتيسير تحريرهم المبكر وعودتهم سالمين إلى أسرهم وأحبائهم ولاستئناف حياتهم الطبيعية.

وتؤيد الفلبين اتخاذ إجراءات دولية معززة ضد القراصنة. ويجب تقديم القراصنة إلى المحاكمة حيثما أمكن. وفي هذا الصدد، تثني الفلبين على عمل السيد جاك لانغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بالقضايا القانونية المتعلقة بالقرصنة قبالة الساحل الصومالي، الذي بلور نُهج قانونية ترمي إلى محاكمة وحبس القراصنة الذين يتم القبض عليهم. وعلاوة على ذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يدفع من أجل اعتماد تدابير أكثر جرأة وفعالية لمكافحة القرصنة. ويجب أن تتضافر جهود أصحاب المصلحة – الحكومات، وشركات الملاحة، ووكالات التشغيل والبحارة – في العمل معا لإتباع أفضل الممارسات الإدارية لردع هجمات القراصنة.

إن الوجود البحري الدولي في خليج عدن والمحيط الهندي، ولا سيما عملية أتالانتا، قد حقق الكثير لحماية وكفالة العبور الآمن للسفن التجارية في تلك المياه المحفوفة بالمخاطر. غير أن نشر القطع البحرية في مثل تلك المساحة الشاسعة من المياه تنطوي على تحديات لوجستية وتنسيقية وتشكل عبئا ثقيلا على الموارد المحدودة اللازمة لاستدامة تلك العملية.

ويتجلي من مناقشة اليوم وجود التزام راسخ بالتصدي لمشكلة القرصنة الملحة قبالة الساحل الصومالي. بيد أن الحل الطويل الأمد يكمن على اليابسة وليس في البحر. فعملية السلام الجارية في الصومال جديرة بالدعم القوي والمعزز من جانب المجتمع الدولي. وينبغي أن تكون احتياجات السلام والأمن والتنمية أهدافا رئيسية. ويجب توليد الفرص الاقتصادية والوظائف من أجل توفير مسار بديل لشباب الصومال الذين يعيشون في حالة من القلق ويضعفون أمام إغراء القرصنة.

إن الفلبين على استعداد للعمل مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين للمساهمة في الجهود المبذولة لمساعدة الصومال على تحقيق السلام والاستقرار ومكافحة خطر القرصنة. والشعب الصومالي بحاجة ماسة إلى تفهمنا ومساعدتنا المستمرين. وينبغي ألا نخيب آمالهم.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد دي لايغليسيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر إلى الصين، رئيسة مجلس الأمن لهذا الشهر، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الاستراتيجية الشاملة لتحقيق السلام والأمن في الصومال، وعلى المذكرة المفاهيمية (S/2011/114، المرفق) التي أعدتها لتوجيه مناقشاتنا. كما أود أن أشكر الأمين العام على بيانه وأن أرحب ببياني رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأود، كذلك، أن أشارك الآخرين في الثناء على الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، السيد ماهيغا، على جهوده.

وتؤيد إسبانيا بالكامل بيان الاتحاد الأوروبي الذي أدلي به عصر هذا اليوم، وأود أن أتشاطر الأفكار التالية بصفتي الوطنية.

إننا نرى أن هذه المناقشة قد ركزت عن حق على الاستجابة للتحديات المعقدة التي يواجهها الصومال حاليا. وإسبانيا ملتزمة بقوة تجاه الصومال. فنحن نساهم بمبلغ ستة ملايين يورو لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي عام ٢٠١٠، كنا البلد المانح الأول للمساعدة الإنسانية للصومال، وخلال اجتماع فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال، المعقود في مدريد في أيلول/سبتمبر الماضي، التزمنا بتخصيص ثلاثة ملايين يورو كميزانية دعم مباشر للحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، وقد تم تسديد مليونين منها فعلا حتى الآن.

وفي هذا السياق، وفي ضوء نهاية الفترة الانتقالية في آب/أغسطس، فإننا نعتقد أن المهمة الملحة الملقاة على عاتق الحكومة الاتحادية الانتقالية هي إحراز تقدم في صياغة دستور جديد يحظى بتوافق واسع في الآراء. ويجب على الحكومة إطلاق حوار سياسي شامل يحقق إمكانية معالجة الأسباب الأساسية للصراع. وعليها أن تركز على إصلاح القطاع الأمني بدعم من المجتمع الدولي، وأن تعمل بفعالية على تحسين ظروف معيشة السكان.

وتشاطر إسبانيا المجتمع الدولي القلق حيال تصعيد أعمال القرصنة في مياه المحيط الهندي. إن التزام إسبانيا بمكافحة القرصنة لا رجعة عنه. وتشارك إسبانيا في عملية أطلانطا التابعة للاتحاد الأوروبي بقطعتين بحريتين – فرقاطة وزورق دوريات – وبطائرتين – طائرة عمودية وطائرة دوريات – وتقود إسبانيا تلك العملية حاليا. وتدعم إسبانيا عملية درع المحيط التابعة لتحالف أطلانطا وتقوم بالتعاون المستمر في مرافقة سفن برنامج الأغذية العالمي المتجهة إلى

الصومال. كما أن إسبانيا تتولى قيادة بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال، التي تقوم بتدريب قوات الأمن الصومالية في أوغندا، وهي مقر لقوة مؤلفة من ٣٨ فردا.

غير أن العمل الجدير بالثناء للقوات البحرية في منع أعمال القرصنة والمحاكمة عليها يتناقض مع ذلك القدر من الإفلات من العقاب الذي يتمتع به القراصنة المحتجزون بسبب أعمال القرصنة، مما يقوض فعالية الجهود الدولية. ومع أن أسباب القرصنة كثيرة ومعقدة – ونحن جميعا نتفق على وجوب التصدي لها بطريقة كلية – فإننا نرى من الضروري بشكل ملح تسوية هذا التناقض من خلال تعزيز النواحي القانونية والمتعلقة بالولاية القضائية والإجراءات الإصلاحية، بوصفها تدابير ضرورية للحد من ظاهرة الإفلات من العقاب.

ويقدم تقرير السيد لانغ، المستشار الخاص للأمين العام بشأن المسائل القانونية المتعلقة بالقرصنة قبالة الساحل الصومالي (S/2011/30، المرفق)، مقترحات قيمة جديرة بإعادة النظر فيها. ونحن نتفق مع التقييم الذي خلص إلى ضرورة تطوير وتعزيز القدرات المؤسسية لبلدان المنطقة في المجالات القانونية والمتعلقة بالولاية القضائية والإجراءات الإصلاحية إذا أردنا أن نعكس الاتجاه الذي يساعد على انتشار واستمرار أعمال القرصنة. وينبغي للمبادرات القانونية ألا تستهدف المنفذين الفعليين لأعمال القرصنة فحسب، بل أيضا المخططين لتلك الأنشطة ومن يوجهونها ويجنون الأرباح منها. وهذا يتطلب تحسين جمع الأدلة والتحقق منها، إلى جانب زيادة انخراط كل البلدان المشاركة في هذا المسعى.

والتدابير المذكورة آنفاً – خاصة إذا كانت ذات طابع قضائي – يمكن تنفيذها على نحو أفضل من خلال اعتماد قرار جديد لمجلس الأمن في أقرب وقت ممكن. ومع أن قراراً من هذا القبيل قد يتناول نطاقاً واسعاً من العناصر الضرورية الكثيرة التي ينبغي توفرها في نهج مكافحة القرصنة، ترى إسبانيا أنه ينبغي أن يركز على الجوانب القانونية وأن يتضمن على الأقل العناصر الرئيسية الثلاثة التالية: تشجيع الجمع المعزز وتحقيق الأدلة؛ ضمان المعاملة وفقاً للقانون الإنساني الدولي للمحتجزين أو من يخضعون للمحاكمة وأدينوا بجرائم القرصنة؛ وقرار بأن تنشأ على وجه الاستعجال محاكم صومالية لكي تنظر في قضايا القرصنة في صوماليلاند وبونتلاند وفي أي بلد من البلدان المجاورة. ويمكن أن تفتح هذه المحاكم أبوابها للاستعانة بموظفين من بلدان ثالثة أيضاً.

أما فيما يتعلق بصياغة واعتماد قرار من هذا القبيل، فيمكن لمجلس الأمن أن يعول على كامل دعم وتعاون إسبانيا، اقتناعاً منا بأنه سيسهم في معالجة الثغرات القانونية الهامة الحالية. وهذا عنصر أساسي في الجهد الدولي الذي يتولى تنسيقه فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة السواحل الصومالية ويتطلب أقصى درجات الفعالية فيما يختص بالمنع والردع.

وعلى الرغم من تعقد أنشطة القرصنة وتصاعدها على نحو مستمر، فإن إسبانيا مقتنعة بأنه ما زال يمكن عكس مسار تلك الحالة. وعلينا أن نعمل بعزم ودون إبطاء على تعزيز أدواتنا لمكافحة القرصنة، لأن استمرارها يشكل عقبة يصعب التغلب عليها إذ نعمل على بناء صومال يرتكز على مؤسسات قوية وقادرة يمكنها أن تعمل من أجل توفير الأمن وتحقيق التنمية للشعب الصومالي. وإننا جميعاً نأمل في أن يتحقق هذا السيناريو في المستقبل القريب.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل قطر.

السيد الناصر (قطر): السيد الرئيس، أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأقدر اختياركم

لموضوع الصومال للمناقشة الموضوعية أثناء رئاستكم. وأود أن أشكر من خلالكم معالي الأمين العام على مشاركته في الجلسة، وأن أرحب بدولة السيد محمد عبد الله محمد، رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، متمنيا له، باسم حكومة دولة قطر، النجاح في تحقيق برنامجه الطموح لخدمة بلاده.

في الأعوام الأخيرة، ومنذ انعقاد مؤتمر جيبوتي، شهد الصومال طائفة من التطورات الإيجابية على الصعيد الداخلي، وكذلك نلاحظ تطورات إيجابية على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولكن تواصل التهديدات المحيطة بذلك البلد تستدعي استمرار دعم المجتمع الدولي.

إننا ندين جميع أشكال العنف وكل الأعمال التي تهدد الاستقرار وأمن المواطنين الصوماليين أو الحكومة المعترف بها دوليا أو القوات الدولية، ونأسف لسقوط ضحايا في صفوفهم. كما نغتنم هذه الفرصة لنعبر عن التقدير للاتحاد الأفريقي وللدول المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وحيث أن الأمن يظل التحدي الأشد حرجا أمام المؤسسات الاتحادية الانتقالية، فلا بد من رفع مستوى حزمة الدعم المقدمة إلى هذه البعثة.

أما فيما يخص مشكلة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، فقد وصلت تلك المشكلة إلى حد غير مسبوق. والإجراءات العسكرية المتخذة لردع القراصنة وحماية السفن التجارية في المحيط الهندي لا غنى عنها، ولكن من الضروري كذلك وضع حد لإفلات القراصنة من العقاب.

لقد أكدنا في أكثر من مناسبة أنه يجب عدم التعامل مع الصومال بوصفه مشكلة أمنية فحسب، إذ أن أي نهج يهدف إلى التصدي لانعدام الاستقرار الأمني لن يكون مجديا ما لم يعالج أبعاده المختلفة، وما لم يأت ضمن إطار تعاون وتنسيق وثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية والمنظمات دون الإقليمية الأخرى على أساس الفصل الثامن من الميثاق.

لقد كان ينظر إلى الصومال على أنه بلد منسي ومن الأهمية بمكان تنسيق الجهود لمساعدة هذا البلد من خلال تعاون مجلس الأمن مع الجمعية العامة والوكالات المتخصصة لمساعدة الصومال حسب الولايات الممنوحة لها. إن مسؤولية المجتمع الدولي تحتم عليه بذل ما يمكن لإنهاء أزمة هي من أصعب الأزمات في العالم.

وقد تم توزيع نسخة أكثر تفصيلاً من بياني هذا، وذلك اختصاراً للوقت ونزولاً على رغبة الرئيس.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذه الجلسة لمناقشة الحالة في الصومال. وأرحب بدولة السيد محمد عبد الله محمد، رئيس وزراء الصومال.

إن بلادي تتابع عن كثب المعاناة الطويلة التي يعيشها شعب الصومال على مدى العقدين الماضيين، بما فيها الانقسامات السياسية الداخلية وانعدام الأمن، واستمرار الصراع والاضطرابات المتنامية في البلاد، وتشريد ما يزيد على مليوني صومالي حتى الآن.

إننا إذ يقلقنا بشدة استمرار هذا الوضع الصومالي المؤسف، والتهديدات المستمرة التي يعكسها على الصعدين الإقليمي والدولي، نؤكد دعمنا القوي لكل المساعي والجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تمكين الحكومة الاتحادية الانتقالية من مواصلة خطتها في مجال المصالحة وحربها ضد التطرف في إطار عملية جيبوتي. كما ندعو الأطراف الصومالية وقادتها، على وجه الخصوص، إلى

تحمل المسؤولية الرئيسية عن استعادة السلم والاستقرار في بلادهم.

ونشدد في هذا السياق على ضرورة وضع استراتيجية دعم دولي شاملة وحقيقية، فضلا عن خريطة طريق سياسية وتنموية واضحة تساعد الشعب الصومالي على مواجهة محنته الحالية، وعلى استعادة السلم والأمن والاستقرار لجميع مناطق الصومال ومحيطه. وإننا في دولة الإمارات، إذ نتعهد بمواصلة التزامنا الكامل بقرارات الأمم المتحدة، وخاصة المعنية بحظر الأسلحة للصومال، وأيضا بمواصلة تقديم جميع أنواع المساعدة للشعب الصومالي لتمكينه من مواجهة أزمته الإنسانية الملحة، ندعو إلى تعزيز أوجه الدعم الدولي للصومال، ولا سيما في عدة محاور أساسية تتمثل فيما يلي.

أولا، دعم العملية السياسية ومعالجة الجانب الأمني في البلاد، وهو ما يتطلب دعم جهود الحوار السياسي بين جميع الأطراف والكيانات الصومالية، بما في ذلك داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية، وأيضا مع الجماعات التي لا تزال خارج إطار عملية جيبوتي للسلام لتشجيعها على الانضمام لهذه العملية، وضمان وقف كل أعمال العنف المستمرة في البلاد، بما فيها أعمال التطرف وغيرها الموجهة ضد العاملين في المجال الإنساني.

ثانيا، معالجة الحالة الإنسانية المأساوية في الصومال، وهو ما يتطلب تعزيز المجتمع الدولي لدعمه الإنساني والمالي والاقتصادي للحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال لتمكينها من مواجهة تداعيات الجفاف التي تعانيها البلاد، وأيضا تمكينها من تنفيذ برامج إصلاح وتأهيل وإنعاش الاقتصاد الصومالي تكفل إعادة الإعمار وإيجاد موارد دخل مشروعة بديلة عن أنشطة الاقتتال والقرصنة التي ينضم إليها حاليا المئات من شباب الصومال. وننوه هنا للمساعدة الإنسانية التي قدمتها دولة الإمارات مؤخرا للصومال، والبالغة ١٤٩ طنا من المواد الغذائية، آملين أن تقوم جميع الدول بمبادرات إنسانية مماثلة تجاه شعب الصومال للتخفيف من محنته الراهنة.

والثالث هو التصدي لظاهرة القرصنة والسطو المسلح أمام الساحل الصومالي وفي خليج عدن والمحيط الهندي. فقد تجاوزت التهديدات التي تشكلها القرصنة على الملاحة الدولية والتجارة، بما فيها حركة المساعدات الإنسانية إلى القارة الأفريقية، الجهود الدولية المبذولة حتى الآن للقضاء عليها. وقد نجمت عن القرصنة بالإضافة إلى ذلك، وفقا لما تفيد به التقارير الصادرة عن المنظمة البحرية الدولية، خسائر مالية سنوية كبيرة، تقارب ١٢ بليون دولار.

لذلك، فإن الإمارات العربية المتحدة، بوصفها من البلدان المتضررة ومن الداعمين بهمة لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال وأفرقته العاملة الأربعة، تهيب بالمجتمع الدولي أن يضع استراتيجية كلية طويلة الأمد لمكافحة هذه الظاهرة واستئصالها بشكل كامل. وينبغي أن تتيح هذه الاستراتيجية أيضا تقديم المسؤولين عن أعمال القرصنة أو المشاركين فيها أو الميسرين لها للعدالة، لكفالة أن نتمكن من منع هذه الأعمال تماما ووضع حد لها.

وفي هذا السياق، نؤيد الخيارات والتوصيات الواردة في التقرير الأخير للمستشار الخاص للأمين العام عن هذه المسألة (S/2011/30، المرفق). ونشدد أيضا على وجوب أن تمثل جهود مكافحة القرصنة جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية العامة لاتفاق جيبوتي للسلام.

وفي الختام، يعرب بلدي، الذي استضاف في الماضي عددا من المنتديات المعنية بمكافحة القرصنة في البحر، عن أمله في أن يسهم المؤتمر الرفيع المستوى المقرر عقده في دبي في الفترة من ١٧ إلى ١٩ نيسان/أبريل في موضوع ”التهديد

العالمي والردود الإقليمية: صياغة نهج مشترك في مواجهة القرصنة البحرية''، في دعم الجهود الدولية الحالية الرامية على مكافحة هذه الظاهرة وفي تعزيز تلك الجهود.

وأخيرا، نؤكد مجددا موقفنا الداعي إلى الاحترام الكامل لسيادة الصومال واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية في إطار أي جهود تبذل على الصعيد الدولي أو الإقليمي لإعادة إحلال السلام والاستقرار في هذا البلد وإطلاق تنميته من جديد.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد ويتلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): تشارك النرويج مشاركة كبيرة في عملية السلام في الصومال بصفتها من الأعضاء المؤسسين لفريق الاتصال الدولي ورئيسة لفريق أصدقاء الصومال هنا في نيويورك. وستواصل النرويج تقديم المساعدة في مجالات من قبيل السلام والمصالحة وتدريب قدرات الشرطة. وسنتعاون مع كل من الحكومة الاتحادية الانتقالية والإدارات الإقليمية التي تقوم بوظائفها. كما قررنا في الآونة الأخيرة تقديم ما يقرب من ٣٠ مليون دولار من المساعدات الإنسانية للصومال في عام ٢٠١١.

وبينما تزايدت حدة القتال، أدى جفاف شديد كذلك إلى تفاقم الأزمة الإنسانية الخطيرة القائمة في أجزاء كبيرة من البلد. وثمة ضرورة ملحة لتحسين إمكانيات وصول المساعدة الإنسانية إلى جميع أجزاء الصومال.

ومما يثير الفزع أن المؤسسات الاتحادية الانتقالية متخلفة كثيرا عن الركب فيما تبذله من جهود لإنجاز ما هو متوقع منها قبل أن تنتهي ولايتها في شهر آب/أغسطس. ونأسف للقرار السيئ التوقيت الذي اتخذه البرلمان الاتحادي الانتقالي بتمديد ولايته من جانب واحد لمدة ثلاث سنوات.

ويلزم بصفة عاجلة أن يتخذ إجراء لتمهيد الساحة لمنبر سياسي أوسع ولعملية سياسية أكثر شمولا، مع مختلف الأطراف، بما فيها الإدارات الإقليمية، من أجل إرساء أساس لقيام عملية أكثر سلاما بعد الفترة الانتقالية. ولا تملك المؤسسات الاتحادية الانتقالية الدخول في صراع داخلي جديد على السلطة، بل يجب أن تركز جهودها على التصدي للتحديات المُلّحة التي يواجهها الصومال وشعبه.

ولا بد من أن يعمل المجتمع الدولي متضافرا على مد يد المساعدة والدعم للصومال بالوسائل المتاحة للتغلب على مصاعبه الراهنة وتحقيق السلام والأمن والاستقرار الذي يعد الشعب الصومالي في أمسّ الحاجة إليه. ونعرب عن ترحيبنا بالاستراتيجية الإقليمية المشتركة التي اعتمدتها مؤخرا بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال للنهوض بالتنسيق بين جهودها. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن إشادتي بشجاعة أفراد حفظ السلام من أوغندا وبوروندي.

ويشكل انعدام الوجود الدولي الفعال في مقديشيو وجنوب الصومال عائقا أمام تحسين صورة الحالة السياسية والإنسانية على أرض الواقع. وندعو إلى زيادة التواجد الدولي خلال العام ٢٠١١.

وتهدد القرصنة الأنشطة الإنسانية والتجارية تهديدا بالغا. وتشعر بهذا التهديد المجتمعات المحلية في الصومال كما يستشعره مئات الرهائن على الأرض وعلى متن السفن المختطفة. وجميعنا متفقون على أن الحل الدائم لمشكلة القرصنة لا يمكن إيجاده إلا على الأرض ومن خلال إعادة الفعالية إلى مؤسسات الدولة الصومالية. ولكن من الضروري في الوقت ذاته أن نحتوي هذه المشكلة. وفي المقام الأول من الأهمية أن يقدم القراصنة وقادتهم ومستثمروهم للعدالة. ولكي نفعل هذا، يلزمنا بذل جهود أكثر تنسيقا لجمع

المعلومات الاستخبارية عن التدفقات المالية المرتبطة بالقرصنة وتحليل هذه المعلومات وتبادلها.

ومن المهم أن يجري التعاون مع السلطات الصومالية الوطنية والإقليمية ذات الصلة ومع البلدان الأخرى في المنطقة. وقد أحطنا علما على النحو الواجب بتقرير السيد جاك لانغ (S/2011/30، المرفق)، المستشار الخاص للأمين العام. ويتضمن التقرير مقترحات معينة نرجو أن يُضطلع بتنفيذها.

وسوف تخصص النرويج في عام ٢٠١١ قرابة ٥ ملايين دولار لتدابير مكافحة القرصنة، بما في ذلك تدابير تعزيز القطاع القضائي. وسوف يشمل هذا أيضا مساهمة جديدة في الصندوق الاستئماني الذي أنشأه فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. ونشجع البلدان الأخرى على أن تحذو حذونا.

وأخيرا، أود أن أحيي زميلي السابق أوغسطين ماهيغا وأن أهنئه على العمل الهام والحاسم الذي يقوم به من أجل شعب الصومال.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد كيتيشايساري (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): يثني وفدي على وفد الصين لعقده هذه المناقشة المفتوحة الهامة الجيدة التوقيت بشأن وضع استراتيجية شاملة لإحلال السلام والأمن في الصومال. وأود أن أركز في بياني على مسألة القرصنة قبالة ساحل الصومال.

وتساور تايلند شواغل جدية إزاء مشكلة القرصنة الصومالية، التي زادت في نطاقها وحجمها وتواترها. فسفن الصيد والسفن التجارية التايلندية تختطف أحيانا من قبل القراصنة الصوماليين. وترى تايلند أن القرصنة الصومالية هي بعض أعراض عوامل كامنة مختلفة. ولكي نتصدى لهذه المشكلة على نحو فعال، لا بد من معالجة هذه العوامل والأسباب الجذرية في وقت واحد وبشكل كلي من خلال حلول قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل.

وترى تايلند أنه لا يمكن التوصل إلى الحل طويل الأمد والدائم لمشكلة القرصنة الصومالية إلا من خلال إعادة السلام والأمن في الصومال. ولا بد من إقرار سيادة القانون واحترامها. ويجب تعزيز التنمية الاقتصادية لإتاحة فرص العمل كبدائل صالحة عن القرصنة. وللمعونة والمساعدات الدولية والإقليمية للصومال من أجل مساعدته على تنمية اقتصاده واستئصال الفقر، كما لبناء قدرات الصومال، أهمية بالغة حتى يحقق الاستقرار والأمن على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

وقد يمكن تحقيق حل متوسط الأجل في شكل إضفاء الطابع الصومالي على عمليات التصدي للقرصنة، كما اقترح السيد جاك لانغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسائل المرتبطة بالقرصنة قبالة ساحل الصومال في تقريره (S/2011/30)، المرفق. وينبغي أن ينظر المجتمع الدولي جديا في مقترحاته الـ ٢٥، بما فيها إمكانية إنشاء محاكم خاصة، وإقامة سجنين خاصين للقراصنة المشتبه فيهم في بونتلاند وصوماليلاند. وينبغي، كما اقترح، أن تتقاسم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمنظمات والجهات صاحبة المصلحة الأخرى التكلفة التقريبية لذلك وقدرها ٢٥ مليون دولار.

ولا بد من جعل تكاليف القرصنة على مرتكبيها مرتفعة إلى الدرجة التي لا تصبح فيها القرصنة مشروعا قليل المخاطر عالي الأرباح نسبيا. ولتحقيق ذلك يجب معالجة مشكلة الإفلات من العقاب، وثمة حل قصير الأمد: ردع مرتكبي أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر من خلال قمع ومقاضاة القراصنة والمتورطين في القرصنة، بما في ذلك

الجماعات الوطنية وعبر الوطنية المنظمة. وينبغي أن تكون التشريعات العالمية التي تشمل القرصنة وتجريم الأعمال المحظورة بموجب شتى الاتفاقيات والبروتوكولات أدوات مفيدة لتحقيق ذلك الهدف. وتوجد أيضا تدابير ردع أخرى سارية فعلا وتؤيدها تايلند، وهي تظهر في العديد من قرارات مجلس الأمن: فرض جزاءات محددة على الأسلحة وفرض حظر على السفر وتجميد أرصدة الأفراد والكيانات الضالعين في إدامة الاضطرابات في الصومال، بما في ذلك أولئك الذين يساعدون في أعمال القرصنة أو يشاركون فيها.

وبقدر ما يتعلق الأمر بتايلند فإن البحرية الملكية التايلندية نشرت فريق مهام مكافحة القرصنة، المؤلف من ٣٧١ فردا مع سفينتين بحريتين، إلى جانب طائرتي هليكوبتر ووحدتي عمليات خاصة تابعتين للبحرية الملكية التايلندية، للمشاركة في القوات البحرية المشتركة التي تقوم بدوريات في ممر النقل الدولي الموصى به في خليج عدن وقبالة سواحل الصومال. وفي ٢٨ شباط/فبراير من هذا العام شارك خبراء تايلنديون في اجتماع الفريق العامل الثالث التابع لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، برئاسة الولايات المتحدة، لمناقشة تعزيز الوعي الذاتي والحماية في الملاحة البحرية وغير ذلك من القدرات، من أجل تنسيق الجهود الدولية لمحاربة القرصنة في خليج عدن وقبالة سواحل الصومال. وإنني شخصيا سأشارك في عضوية فريق الندوة التي ستنظمها، هنا في مقر الأمم المتحدة، بعثة المراقب الدائم للمنظمة الآسيوية الأفريقية القانونية الاستشارية يوم ١٦ آذار/مارس، تحت عنوان ”القرصنة: المسائل القانونية ومسائل السياسة العامة“.

ويحدو تايلند الأمل أن تكون مساهماتنا الملموسة قد ساعدت على التخفيف من مشكلة القرصنة قبالة سواحل الصومال. ونتطلع إلى مزيد من الحوار والتعاون لتطوير استراتيجية دولية منسقة لمكافحة القرصنة بكل أبعادها، بما في ذلك تحقيق السلام والاستقرار والرخاء على الأمد البعيد للصومال والشعب الصومالي.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية تنزانيا المتحدة.

السيد سفو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، يشكركم وفدي على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة عن الحالة في الصومال، وهي حالة تثير قلقا شديدا لدينا لأن تنزانيا واحدة من أشد الدول الأعضاء تضررا من انعدام الأمن والاستقرار في الصومال.

إننا نثني على الجهود الدولية والتعاون الدولي ونشر العناصر المكلفة بمكافحة القرصنة قبالة القرن الأفريقي. ولكننا نلتمس الآن موازنة تلك الجهود الطيبة في البحر بجهود مساوية في البر في الصومال تعالج، بطريقة شاملة، العوامل الاجتماعية – الاقتصادية والأمنية. إن الوجود الدولي المعزز في البحر وحده لن يحسم المشكلة؛ بل إنه لن يؤدي إلا إلى انتقال القراصنة باتجاه الشرق والجنوب.

تنزانيا ستواصل فعل كل ما تستطيع فعله لكفالة السلامة في مياهنا. لكن قدرتنا على القيام بذلك محدودة، لا سيما في وجه تصاعد أعمال القرصنة. وإننا نشكر الشركاء الثنائيين الذين قدموا لنا المساعدة لبناء قدرتنا للتصرف بفعالية أكبر، ولكن لا يساورن الشك أحدا في أننا نحتاج إلى مزيد من الدعم لبناء قدراتنا في مجالات الرصد والمراقبة والردع في البحر. وإننا نلتمس ذلك النوع من الدعم من أعضاء هذا المجلس، وكذلك من الآخرين جميعا الذين يمكنهم أن يساعدونا.

وتنزانيا تقف بالمثل على أهبة الاستعداد لتأدية دورها، في حدود إمكانياتها، بمقاضاة القراصنة المتهمين. ونتطلع إلى العمل مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة

المخدرات والجريمة في تقييم قدراتنا وحجم الدعم الذي نحتاجه في هذا المضمار.

الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال تتحمل المسؤولية الأولية عن توفير القيادة في عملية سياسية جامعة لصومال ما بعد الصراع، وكذلك عن بناء المؤسسات والقدرات الوطنية القادرة على تقديم الخدمات للشعب الصومالي. ونرحب بالتزامات رئيس الوزراء في ذلك الصدد، دولة السيد محمد عبد الله محمد، في هذه القاعة، هذا الصباح. وإننا نشجع المسؤولين الصوماليين ونرجو منهم أن يحافظوا على وحدتهم وعزيمتهم وتركيزهم في الدفع بهذه العملية قدما.

جهود تنفيذ المهام الانتقالية يجب مضاعفتها. وإن تنزانيا لا تؤيد قرار البرلمان الصومالي بأن يمدد، من جانب واحد، ولايته لمدة ثلاث سنوات أخرى. وبالمثل، يتعين على الأطراف الأخرى في عملية السلام والمصالحة أن تهب إلى العمل فتساهم في الخروج بنتيجة سريعة وناجحة. وإن المجتمع الدولي، ومنه مجلس الأمن بالذات، يجب أن يكون مستعدا لفرض الجزاءات على المخلين بالأمن والنظام.

وتنزانيا يراودها القلق من تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في الصومال، وتحث على تقديم مزيد من الدعم لمنظمات المساعدة الإنسانية. ونثني على أوغندا وبوروندي على تقديم الجزء الأكبر من القوات لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (بعثة الصومال). ونرجو من مجلس الأمن أن يقدم لبعثة الصومال دعمه التام. وقد برهنت أفريقيا على توفر روح الزعامة لديها في هذه المسألة.

ومما يتسم بالأهمية أن يدعم المجلس الطلبات المحددة لمجلس السلام والأمن الأفريقي، وأن يؤيدها وأن يأذن بتلبيتها. وهي تشمل توسيع وزيادة الدعم لبعثة الصومال، وفرض حصار بحري حول الصومال وتحديد منطقة حظر الطيران في أجوائه، وفرض جزاءات على الذين يعرقلون عملية السلام والمصالحة، واعتماد نهج كلي شامل يعالج جميع المسائل الكامنة وراء بلية القرصنة، والالتزام بتحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

الصومال يفرض تهديدا خطيرا للسلام والأمن في المنطقة وفيما وراءها. الصومال ليس مشكلة أفريقية؛ إنه مشكلة للكرة الأرضية بأسرها تدخل في نطاق اختصاص مجلس الأمن هذا وتندرج ضمن ولايته. وتنزانيا تحيي الجهود التي يضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام، سعادة السيد أوغسطين مهيغا، في ظروف شديدة الصعوبة. إنه يحتاج ويستحق الدعم المخلص والتعاون من جميع الأطراف في الصومال ومنا جميعا نحن أعضاء المجتمع الدولي.

أخيرا، تحيي تنزانيا جميع الرجال والنساء العاملين في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأولئك الذين يقدمون المساعدة الإنسانية، وتشيد بصفة خاصة بذكرى أولئك الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل قضية السلام والمساعدة الإنسانية في الصومال. نتقدم بعزائنا ومؤاساتنا لحكوماتهم ولأسرهم ولأحبائهم.

الرئيس (تكلم بالصينية): والآن أعطي ممثل أوكرانيا الكلمة.

السيد سرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بالنيابة عن وفد أوكرانيا أود أن أشكركم على عقد هذا الاجتماع الهام وعلى دعوة أوكرانيا للمشاركة فيه. وأود أيضا أن أتمنى للوفد الصيني التوفيق التام في الوفاء بالواجبات المثقلة بالمسؤولية التي تنطوي عليها رئاسة مجلس الأمن.

بعد إعلان تأييدنا لبيان الاتحاد الأوروبي، يود وفدي أن يشاطر المجلس بعضا من وجهات نظرنا بصفتنا الوطنية.

لا ريب في أن حالة الانفلات الأمني القابلة للتفجر في الصومال تستحق منا أعظم الاهتمام، لأنها تترك وطأتها لا على شعب ذلك البلد فحسب وإنما على منطقة القرن الأفريقي برمتها – بل يمكن للمرء أن يقول على العالم كله. ولئن كانت عملية جلب السلام والاستقرار والرخاء إلى البلد تظل بيد الصوماليين، فإن المجتمع الدولي يمكنه، بل من واجبه، أن يساعد الصومال على إتمام تلك المهمة الصعبة.

وبما أن الأزمة الإنسانية في البلد تواصل التدهور، وعدد المصادمات العنيفة والخسائر بالأرواح البشرية يواصل الارتفاع، وبما أن المؤسسات الانتقالية ثبت عجزها حتى الآن عن استهلال الحوار البناء مع أصحاب المصلحة الآخرين في عملية المصالحة السياسية الصومالية، فإن المجتمع العالمي مطلوب منه على سبيل الإلحاحية أن يأتي بنهج جديد تجاه الصومال يتسم بالكلية والشمولية. وفي ذلك الصدد نرحب بقيام مكتب الأمم المتحدة السياسي المعني بالصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (بعثة الصومال) والسلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية باعتماد استراتيجية إقليمية مشتركة للصومال تحدد النهج المشترك في التصدي للتحديات السياسية والأمنية والإنسانية والمؤسسية والمالية التي تواجهها عملية السلام في البلد.

على الرغم من القرار الذي اتخذه البرلمان الصومالي من جانب واحد مؤخرا لتمديد ولايته لمدة ثلاث سنوات، فإن أوكرانيا لا تزال تأمل أن تبرر الحكومة الاتحادية الانتقالية الثقة الموضوعة فيها باعتبارها سلطة انتقالية ذات مصداقية في الصومال. ومع ذلك، تؤيد أوكرانيا تقصير الفترة الانتقالية، على أن يكون ذلك مقروناً بإصلاح المؤسسات الانتقالية واستمرار العملية الدستورية في البلد. وبالتالي نؤكد مجدد للسفير ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، دعمنا الكامل له في الوفاء بولايته.

والجهود العسكرية الرامية إلى توفير الأمن في الصومال هي أيضا ذات أهمية حيوية. وبالتالي يجب إحراز مزيد من التقدم في نشر القوات الإضافية لبعثة الاتحاد الأفريقي، كما أذن بذلك مجلس الأمن. وتحيي أوكرانيا جنود الاتحاد الأفريقي في الصومال، إذ إن المكاسب التي حققتها بعثة الاتحاد تأتي بتكلفة مرتفعة.

وثمة عامل إضافي يثير القلق بشكل متزايد في سياق الحالة في الصومال هو أعمال القرصنة البحرية التي تجري قبالة سواحل الصومال وفي منطقة بحر العرب. وتؤيد أوكرانيا تعزيز التواجد البحري الدولي في الجزء الغربي من المحيط الهندي وبحر العرب. وفي هذا الصدد، نثني على الجهود التي تبذلها قوة أطلنطا البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي والقوات البحرية الأخرى العاملة في المنطقة قبالة السواحل الصومالية.

وللأسف، على الرغم من كم العمل الهائل الذي تقوم به الأطراف الفاعلة لمكافحة القرصنة، فإن القضاء على هذا البلاء لا يزال بعيد المنال. وقد تطورت أساليب القراصنة، وزاد العدد الإجمالي للهجمات التي يشنونها. وللأسف الشديد، ازداد بشكل كبير مستوى العنف الذي يستخدمه القراصنة مع طواقم السفن التي يهاجمونها. وقد تضاعف متوسط المدة التي يحتجز فيها القراصنة الرهائن منذ عام ٢٠٠٩ ليصل الآن إلى ١٩٠ يوما. وفي ذلك السياق، تدعو أوكرانيا جميع الأطراف الفاعلة المعنية، بما فيها دول العَلَم وقطاع النقل البحري، إلى الانخراط بنشاط أكبر في عملية حل مشاكل البحارة وأفراد عائلاتهم الناجمة عن التعرض باستمرار لخطر القرصنة. وعلى الرغم من أن تنفيذ أفضل الممارسات الإدارية التي طورها قطاع النقل البحري

قد أدى إلى تحسين أمن الطواقم، وأسهم بشكل كبير في خفض عدد عمليات الاختطاف الناجحة، فلا تزال هناك حاجة ملحة إلى إيجاد حل طويل الأمد للمشكلة يعالج أسبابها الجذرية.

ومع ذلك، فإن الحل المستدام لمشكلة القرصنة الصومالية يوجد في البر، كما اتفقنا على ذلك بالإجماع، وليس في البحر. وفي عملية قمع القراصنة في عرض البحر، ينبغي للمجتمع الدولي أن يستكشف بتحمس أكبر سبل بناء القدرات الإقليمية البحرية والقضائية، لتمكين الصومال من مراقبة مياهه بنفسه وتقديم القراصنة إلى العدالة. ونرى أن الأفكار التي طرحها السيد جاك لانغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسائل القانونية المتعلقة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، في تقريره الأخير (S/2011/30، المرفق)، هي أفكار معقولة، بما في ذلك اقتراح إنشاء نظام للمحاكم الصومالية يتألف من محكمة متخصصة في بونتلاند، ومحكمة متخصصة في صوماليلاند، ومحكمة متخصصة خارج الصومال. والجدير بالذكر أن السيد لانغ توخى إنشاء مرافق السجون اللازمة في الصومال، إذ إنه يشار إلى عدم وجود ترتيبات للسجون بأنه يشكل عائقا رئيسيا أمام محاكمات القراصنة.

وفي رأينا أن الوقت قد حان ليتخذ مجلس الأمن تدابير ترمي إلى مكافحة إفلات القراصنة الصوماليين من العقاب، على أساس العمل الذي قام به الأمين العام ومستشاره الخاص لتحقيق هذه الغاية، وكذلك فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال. وإن فعلنا ذلك فسنؤكد صدق التزامنا، بوصفنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة، بالتعاون، إلى أقصى حد ممكن، في قمع القرصنة في الصومال.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل طاجيكستان.

السيد نوزيري (طاجيكستان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

نود، بادئ ذي بدء، أن نشكر الأمين العام، السيد بان كي - مون، والممثل الخاص لمفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، السيد بوبكر ديارا، على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين. ونرحب بحضور رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، السيد محمد عبد الله محمد. كما نود أن نعرب عن تقديرنا العميق للرئاسة الصينية لمجلس الأمن لعقد هذه الجلسة الجيدة التوقيت، وإعطاء مجموعة دولة منظمة المؤتمر الإسلامي فرصة مخاطبته.

منذ بداية النزاع في الصومال، قبل ما يقرب من عقدين من الزمن، ظلت منظمة المؤتمر الإسلامي تولي على الدوام أولوية قصوى للحالة في ذلك البلد، الذي هو من الدول الأعضاء المؤسسة للمنظمة. لقد ظلت الأزمة في الصومال حاضرة بشكل دائم على جدول أعمال جميع مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء الخارجية التي تعقدها منظمة المؤتمر الإسلامي، بما في ذلك اجتماعاتها التنسيقية السنوية في نيويورك.

وظلت المنظمة على اتصال وثيق مع الأمم المتحدة، وعملت معها في انسجام تام على إيجاد السبل والوسائل اللازمة لاستعادة السلام والأمن في الصومال. وفي السياق نفسه، نود أن نشيد كثيراً، بشكل خاص، بالسيد أوغستين ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، لدوره الجدير بالثناء وأدائه المتميز من أجل كفالة تحقيق نتائج ملموسة لجهود جميع الأطراف المعنية باستعادة السلام والأمن والاستقرار في الصومال.

وبالرغم من المشاركة القوية المتجددة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بل والمجتمع الدولي بأسره، والتي نتج عنها اتفاق جيبوتي للسلام الجاري تنفيذه حاليا، فإن تحقيق السلام الدائم في الصومال لا يزال، للأسف، مستعصياً. وقد عُقد عدد من المؤتمرات الدولية، التي شاركت فيها منظمة المؤتمر الإسلامي بنشاط، لإظهار التضامن والدعم للحكومة الاتحادية الانتقالية بقيادة الرئيس الشيخ شريف شيخ أحمد، لكن الصومال لا يزال على مفترق طرق، والحالة الأمنية لا تزال هشة. وبالنظر إلى الاستثمارات الضخمة التي أنفِقت حتى الآن في المشروع الصومالي، فإنه يتعين علينا جميعا، بوصفنا أصحاب المصلحة، مواصلة العمل مع الحكومة من أجل حماية استثمارنا الجماعي والمحافظة عليه، تحقيقاً لمصلحة السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وفي إطار الالتزام العملي تجاه الصومال، استضافت منظمة المؤتمر الإسلامي أيضاً الدورة السادسة عشرة لفريق الاتصال الدولي المعني بالصومال في جدة. لكن للأسف، لم تخف حدة العنف والهجمات الإرهابية التي تشنها الجماعات المسلحة المتطرفة الساعية إلى الإطاحة بالحكومة الاتحادية الانتقالية المعترف بها دوليا، الأمر الذي يفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً في الصومال.

ويحدونا الأمل في أنه بتعيين رئيس الوزراء الجديد وحكومته، ستظل الحكومة الاتحادية الانتقالية تركز على السعي إلى تحقيق المصالحة الوطنية، وستتجنب أي تشويش حتى يتسنى لها أن تنجز، من خلال عملية شاملة، المهام الرئيسية المعلقة في إطار المرحلة الانتقالية.

ويجب على المجتمع الدولي أن يشجع الحكومة على تعزيز الحوار والمصالحة مع الجماعات التي تنبذ العنف وتنضم إلى عملية السلام. ومع ذلك، يجب أن نظهر أيضا تصميما قويا على مواجهة المخربين وأعداء السلام والتقدم، فضلا عن إلحاق الهزيمة بهم. وأحث المشاركين في هذه الجلسة على إرسال رسالة قوية وواضحة لهم مفادها أن الأنشطة الإرهابية والعنف لن تعود بطائل، ولن تتكلل أبداً بالنجاح.

إن الأمن والتنمية، كما نعلم جميعا، يعزز أحدهما الآخر. ويجب إعطاء الصوماليين الأمل من خلال إعادة التأهيل وإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية لإعطاء معنى لحياتهم وجعلها تستحق أن تعاش. ولتحقيق هذا الهدف، تحتاج الحكومة الصومالية الحالية إلى دعم دولي كبير لبناء قاعدة ومؤسسات اقتصادية قادرة على البقاء. وأود هنا أن أؤكد مجددا تضامننا الثابت مع الشعب الصومالي الطيب، وأن أطمئنه على أن منظمة المؤتمر الإسلامي لن تتخلى أبدا عن دعم بلده. وفي هذا الصدد، يسرني أن أعلن أن منظمة المؤتمر الإسلامي افتتحت مكتباً للشؤون الإنسانية في الصومال، ووقعت اتفاقا مع برنامج الأغذية العالمي والعديد من الشركاء الدوليين من أجل تنفيذ برنامج شامل للأمن الغذائي يغطي جنوب الصومال ووسطه والمناطق الأكثر تضررا. وسيفيد البرنامج، في مرحلته الأولى، حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ مواطن.

وأخيرا، ونحن نسعى جاهدين إلى المحافظة على ثقة الصوماليين، يجب على المجتمع الدولي أن يثبت وفاءه بوعوده، إذ إن تحقيق الاستقرار في الصومال يمثل استثمارا لا يقدر بثمن في السلام العالمي، الذي لا يسعنا أن نتردد حياله أو نتنازل. وفي هذا المشروع الهام لبناء السلام، تقع مسؤوليات هائلة أيضا على عاتق الصوماليين أنفسهم، ويجب علينا جميعا أن نسعى جاهدين بصورة فردية وجماعية إلى الاضطلاع بدورنا بصورة مرضية. فلنجعل هذه الجلسة تسفر عن النتائج المثمرة المنشودة التي ستمهد الطريق نحو إحلال السلام الدائم في الصومال.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل إريتريا.

السيد ديستا (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية): يبدو أنني آخر المتكلمين تقريبا، والبيان الذي أعددته مختصر جدا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. وأود أيضا أن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الصومال، وهي مسألة يولي وفد بلدي أهمية كبيرة لها بالنظر إلى آثارها الخطيرة على الشعب الصومالي وعلى المنطقة دون الإقليمية وما هو أبعد من ذلك.

إن هناك العديد من القضايا الملحة ذات الصلة بالحالة في الصومال، ولذلك فإن من المهم للغاية وضع استراتيجية شاملة بشأن السلام والاستقرار في ذلك البلد بوجه عام. غير أنه حرصا على التقيد بالوقت المخصص لكل متكلم، أود أن أقتصر في بياني على المسار السياسي للحالة في الصومال.

يرى وفد بلدي أن هناك توافقا متزايدا في الآراء بشأن أفضل السبل لمعالجة الأزمة في الصومال. ومع الإحاطة علما بالحقائق في الميدان وبعد إجراء تقييمات واقعية للحالة في الصومال، فإن العديد من أعضاء الأمم المتحدة، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، يدعون الآن إلى عملية سياسية شاملة للجميع يقودها الصوماليون ويمسكون بزمامها لإحلال السلام والاستقرار في الصومال. ويدرك وفد بلدي أن هذا النهج الإيجابي يُقابل ببعض المقاومة، وهو أمر متوقع تماما، من قبل الأطراف التي تريد التشبث بالسياسات والترتيبات التي فشلت بوضوح في أن تؤدي إلى أي تحسن ملموس. ولا يسعنا أيضا إلا أن نلاحظ أنه يجري بذل جهود متضافرة للإبقاء على الوضع القائم، حتى في وقت يستمر فيه التدخل العسكري لجهات خارجية بلا هوادة في الصومال.

والتوافق الناشئ في الآراء على ضرورة تنفيذ عملية سياسية شاملة للجميع بقيادة الصوماليين قد تأخر كثيرا، وهو نتاج تقييمات صريحة لحقائق الماضي والحاضر. وإريتريا تدرك بسهولة أنه حتى في ظل وجود نهج جديد، لن يكون هناك حل سهل وسريع للأزمة الصومالية. ولكن جميع النهج الأخرى لم تحقق النتائج المرجوة، ونحن مدينون للشعب الصومالي بإتاحة المجال والفرصة له لحل مشاكله وحماية العملية من التدخل السلبي والمدمر.

وترحب إريتريا بتوافق الآراء الناشئ على ضرورة بدء عملية سياسية صومالية شاملة للجميع، وهي على استعداد لتقديم إسهامها البناء المتواضع فيها. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على استعدادنا للتعاون بنشاط في المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام وجميع الدول الأعضاء من أجل تحقيق السلام والاستقرار في الصومال.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا.

السيد بارك إن – كوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي، على السماح لي بالمشاركة باعتباري المتكلم الأخير في هذه المناقشة المفتوحة الهادفة.

يوافق اليوم عقد جلسة هامة للمجلس بشأن هذا الموضوع، في أعقاب الجلسة المثمرة التي عقدت في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.6467)، والتي وافق المجلس خلالها على إصدار بيان صحفي أعرب فيه عن تأييده لعمل الممثل الخاص للأمين العام (SC/10154) ويرى وفد بلدي أن ثمة ضرورة حقيقية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع في الصومال، والتي تتجاوز القرصنة، معالجة شاملة. ونلاحظ أن السلام والأمن في الصومال يرتبطان ارتباطا وثيقا بالحالة السياسية غير المستقرة وغياب التنمية والأزمة الإنسانية

المستمرة في البلد. وينبغي للمجلس أن يسعى بإخلاص إلى إيجاد سبل لمعالجة الترابط بين تلك المسائل، وذلك بطريقة شاملة وتآزرية لمساعدة شعب الصومال، مع تعزيز السلام والأمن في شرق أفريقيا في ذات الوقت.

وبخصوص الحالة السياسية في الصومال، فإن جمهورية كوريا تدرك الحاجة الماسة إلى أن يستمر المجلس في مساعدة الشعب الصومالي على العمل من أجل وضع نظام للحكم لما بعد الفترة الانتقالية. ولا بد من مواصلة الاتصالات مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، واضعين نصب أعيننا شهر آب/أغسطس، وهو موعد انقضاء الدستور الاتحادي الانتقالي. وفي هذا الصدد، لا يزال دور المنظمات الإقليمية هاما. وفي الواقع، ينبغي للمجلس مواصلة العمل جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية فيما تقترب العملية الانتقالية من نهايتها.

وفي سياق مماثل، ينبغي للمجتمع الدولي زيادة تدريبه وتجهيزه لقوات الأمن الصومالية. ودعم المؤسسات الأمنية للحكومة الاتحادية الانتقالية بإخلاص أمر حاسم لمكافحة الإرهاب، ولا سيما أن المعارك قد اشتدت في مقديشو في الأسابيع القليلة الماضية فيما لا تزال الدلالات العامة للوحدة بين حركة الشباب وحزب الإسلام غير واضحة.

إن حكومة بلدي لا تزال تشعر بالقلق العميق إزاء استمرار أنشطة القراصنة واللصوص المسلحين الذين يهاجمون السفن التجارية والإنسانية على السواء ويحتجزون رهائن في البحر قبالة سواحل الصومال. ولا تزال أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن قبالة سواحل الصومال تشكل مصدر قلق بالغ ليس لبلدان المنطقة فحسب، ولكن أيضا لبلدان المناطق الأخرى، بما في ذلك كوريا. ففي كانون الثاني/يناير، تصدت عملية إنقاذ تابعة لبحرية جمهورية كوريا بنجاح للقراصنة في خليج عدن وأنقذت ٢١ بحارا على متن سفينة تجارية كورية، وذلك في إطار الاستجابة بموجب ولاية القرار ١٨٥١ (٢٠٠٨).

وجمهورية كوريا تعتقد أن القرصنة جريمة عبر وطنية خطيرة تشكل تهديدا للسلام والاستقرار الإقليميين. والقراصنة واللصوص المسلحون قبالة سواحل الصومال لا يهددون سلامة الطرق البحرية التجارية والملاحة الدولية فحسب، ولكن أيضا يعرضون للخطر إمكانات إيصال مواد إغاثة لمئات الآلاف من الصوماليين الذين يواجهون بالفعل مشاكل إنسانية هائلة.

وفي هذا الصدد، تشعر جمهورية كوريا بقلق عميق إزاء الحالة الإنسانية في الصومال وعلاقتها الدورية بالقرصنة. ويلاحظ وفد بلدي التقرير الذي قدمته وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية فاليري أموس في شباط/فبراير، والذي حذر من تفاقم أزمة سوء التغذية نتيجة الجفاف الخطير. ومع أخذ ذلك الأمر في الاعتبار، ينبغي للمجتمع الدولي زيادة المعونة الإنسانية بشكل عام. والمعونات التي قدمتها الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير بقيمة ٤,٥ مليون دولار والمعونات الإضافية التي جرى تخصيصها وقيمتها ٦٠ مليون دولار هي بداية جيدة، ولكن يتعين القيام بالمزيد من أجل شعب الصومال حيث أن الحالة الإنسانية الخطيرة بالفعل لا تزال تشهد مزيدا من التدهور.

وبالمثل، فإن التقارير الصادرة مؤخرا عن لجنة الصليب الأحمر الدولية تشير إلى عام ٢٠١٠ باعتباره العام الذي وقع فيه أكبر عدد من الخسائر المسجلة في مقديشو، مما يزيد الحالة الإنسانية في الميدان سوءا. ببساطة، فإن أولئك الذين يعانون من أعلى معدل للبطالة وسوء التغذية في العالم وعدم وجود خيارات اقتصادية ناجعة سيواصلون الانضمام إلى أنشطة القرصنة والجماعات المسلحة كوسيلة للبقاء.

بيد أنه، لن يتسنى تحقيق التنمية المستدامة إلا في مناخ أمني مستقر. وفي ذلك الصدد، لا بد من أن يواصل حفظ السلام الاضطلاع بدور أساسي في تعزيز المناخ الأمني في الصومال بغية تعزيز التنمية المستدامة. ويؤيد وفدي أنشطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ويدعو المجلس والمجتمع الدولي الأوسع إلى مواصلة تيسير مهمتها في الميدان بزيادة الموارد والدعم السياسي. وينبغي أن تكون كفالة نشر قوات إضافية قوامها ٤ ٠٠٠ فرد في أقرب وقت ممكن هدفا ذا أولوية في الأجل القصير.

وبغية تحقيق التنمية الأطول أجلا، وكما أقر مجلس الأمن من قبل، يمكن أيضا تحقيق الفرص الاقتصادية والاجتماعية من خلال برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويمكن أن تكون أدوات مفيدة لسد الثغرة بين انعدام الأمن والتنمية. وينبغي تعزيز الأنشطة الحالية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الصومال تحقيقا لتلك الغاية.

وفي الختام، يود وفدي أن يطلب أن يواصل مجلس الأمن توخي الاستباقية واليقظة بشأن المسائل المعقدة والمترابطة في الصومال. وتؤيد جمهورية كوريا تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها مجلس الأمن والمجتمع الدولي لمواصلة تنفيذ كل القرارات ذات الصلة. ويحدونا وطيد الأمل أن يتحقق السلام والاستقرار في الصومال، وأن تعزز التنمية الاقتصادية والسياسية الحقيقية حياة أفضل، وأن يتحقق تحسن ملحوظ في الحالة الإنسانية لكل الشعب الصومالي.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥.